الموسم الثاني
للانصات المركزي

تجنبا لأخطاء الاستفتاء.. روجافا تستجيب لامريكا في تاجيل الانتخابات المحلية

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com
السنة 31
الثلاثاء
2024/06/11
No. :7924

أولويات مهامنا

تذليل العقبات امام الانتخابات وضمان نزاهتها

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير

محمد شيخ عثمان

٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم

حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

المطبعة

احمد غريب قادر

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان

- الرئيس بافل :خدمة الشعب والحكم الرشيد اولويتنا دوما
- خطواتنا في بغداد تصب في حماية حقوق المواطنين والمصالح العليا
- شكر وامتنان لدوركم في حماية المواطنين والاستقرار في المنطقة
- الرئيس بافل يصدر قرار مباشرة القائد الجديد لقوات الكوماندو
- ننظر باعتزاز الى تاريخ وتجربة مناضلينا
- ضرورة إنجاح الجهود الوطنية نحو تحقيق التغييرات في مسار الحكم
- الاتحاد الوطني مستعد وبانتظار موعد الانتخابات
- قوباد طالباني في ادارة رابرين للاطلاع على سير الامور والخدمات
- المواطنون واعون بالدرجة التي يميزون ابطالهم الحقيقيين عن غيرهم
- رئاسة الإقليم تشيد بدور وأهمية وجود القوات الأمريكية في المنطقة
- دعم كامل لصحفيي كركوك من اجل الحقوق التي تليق بمكانتهم
- الرحمة والخلود لشهدائنا الابرار وتحية اجلال للمدافعين عن الوطن
- رئيس الجمهورية: نريد ترسيخ وتعزيز السلام والاستقرار في العراق
- رئيس الجمهورية: نجاح التعليم مقياس أساسي لتطور البلد
- العراق :العالم بدأ يتغير من ناحية فلسطين

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- الصراع على رئاسة مجلس النوّاب.. ما الخطوة التالية؟
- أزمة رئاسة مجلس النواب تحيي دعوات لإقليم سني
- معهد واشنطن: إعادة ضبط العلاقات بين العراق وتركيا

المرصد السوري و الملف الكردي

- تجنبا لأخطاء الجيران..استجابة كردية لامريكا في تأجيل الانتخابات المحلية
- د.محمد نور الدين: تركيا و تأجيل انتخابات مناطق قسد المحلية

المـرصد الايراني

- 6 مرشحين لرئاسة إيران و الإصلاحيون يراهنون على بزشكيان
- الرئيس الإيراني الجديد.. أية تحديات تنتظره داخلياً وخارجياً؟
- معظم الطامحين الجدد للرئاسة في إيران لديهم خلفية محلية

رؤى و قضـايـــا عالميـــــة

- بايدن: الاستسلام للمتنمرين والانحناء للطغاة أمر لا يمكن تقبله
- شي: في العالم المضطرب.. الاحترام المتبادل هو السبيل للتعايش
- غسان شربل: المسافـــرون نحـــو الهاويـــة
- الحرب وتمثيلات خطاب الكراهية
- الاخيرة : بين الرصانة وفخ التطبيل

العدد: 7924... 2024-06-11

خطواتنا في بغداد تصب في حماية حقوق المواطنين والمصالح العليا

لانريد ان نكون سببا في تراجع مسيرة الديمقراطية في الاقليم

استقبل بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، الاثنين ٢٠٢٤/٦/١٠ في دباشان، ستيفن هيجن سفير بريطانيا لدى العراق.

وخلال اللقاء تم التباحث حول الأوضاع العامة في الإقليم والعراق، واكد الجانبان «مواصلة التنسيقات والعمل المشترك بين سائر القوى والأطراف السياسية لحل الخلافات التي تعيق العملية السياسية في المنطقة».

وأوضح الرئيس بافل جلال طالباني خلال اللقاء موقف الاتحاد الوطني حول الانتخابات وأوضاع السلطة في إقليم كوردستان وقال: « تذليل العقبات امام الانتخابات واجراء العملية بصورة نزيهة كانت من أولويات مهامنا، وهذه هي الخطوة الصحيحة، حيث لا نريد عرض تجربة الإقليم الى المخاطر ونبتعد عن تطلعات المواطنين ونكون سببا لتراجع مسيرة الديمقراطية في المنطقة».

وتناول محور آخر من اللقاء ملف الخلافات بين أربيل وبغداد، حيث أكد الرئيس بافل «ضرورة إيجاد الحل الدستوري للمشكلات» مشيرا الى ان «جميع خطواتنا في بغداد هي في اطار حماية حقوق المواطنين والمصالح العليا» رافضا «اي محاولة ان وجدت ضد ارادة شعبنا»، ومثمنا «مواقف أصدقائنا في دعم الحقوق الدستورية لشعبنا الذين بذلوا الجهود لتأمينها».

شكر وامتنان لدوركم
في حماية المواطنين والاستقرار في المنطقة

عقد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني اجتماعا يوم الاثنين ٢٠٢٤/٦/١٠ في مقر المديرية العامة للعمليات في آسايش السليمانية، مع المسؤولين الامنيين والاستخبارات وقوات بيشمركة كوردستان.

وخلال الاجتماع تمت مناقشة الاوضاع الامنية والاستخباراتية والتنسيق بين القوات، وتم التاكيد على استمرار التنسيق من اجل حماية حياة المواطنين والاستقرار في الاقليم.

وخلال الاجتماع سلط الرئيس بافل جلال طالباني الضوء على تطور القدرات البشرية والعسكرية وتوسيع التنسيق بين القوات، وقال: امن واستقرار المنطقة مرتبط بقدراتكم وكفاءتكم انتم، لذا يجب ان تكون جميع الجهود في هذا الاطار ومن اجل حياة المواطنين، زيادة التنسيق

والعمل المشترك بينكم عامل مهم لتحقيق هذا الهدف العظيم، بالالتزام بالقوانين المعمول بها وقرارات المحكمة واجهوا الخارجين عن القانون باشد صورة ولاتفسحوا المجال ابداً لهؤلاء الاشخاص ان يهددوا استقرار المنطقة وحياة المواطنين.

اهمية تعزيز العمليات المشتركة

وعن التنسيق والتعاون بين القوات الامنية والعسكرية في اقليم كوردستان وبغداد، قال الرئيس بافل جلال طالباني: طوروا هذه العلاقات القوية، عملياتكم المشتركة من اجل واجهة الارهاب وحماية استقرار المنطقة لها نتائج ايجابية ومفرحة واتمنى لكم المزيد من النجاح.

ووجه الرئيس بافل جلال طالباني شكره وامتنانه لقوات بيشمركة كوردستان، الرئيس، ضباط ومراتب وكالة حماية والمعلومات/ معلومات، مؤسسة الآسايش في الاقليم، مكافحة الارهاب، قوات الكوماندو، العمليات، استخبارات قوات البيشمركة، قوات الداخلية ومديرية الشرطة، على جهودهم المستمرة وتنفيذهم المهام الوطنية الملقاة على عاتقهم بكل مسؤولية.

الرئيس بافل يصدر قرار مباشرة القائد الجديد لقوات الكوماندو

قوات كوماندو كوردستان هي امانة الشهيد آكام

اصدر بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني الاثنين ٢٠٢٤/٦/١٠ قرار مباشرة القائد الجديد لقوات كوماندو كوردستان.

وخلال المراسيم التي جرت في مقر قوات الكوماندو والتي حضرها البيشمركة العتيد عمر عثمان والد الشهيد آكام عمر، ووهاب حلبجيي المدير العام لمكافحة الارهاب، وسرخيل كمال المدير العام للعمليات في الآسايش، اصدر بافل جلال طالباني قرار مباشرة المقدم ديار عمر كقائد جديد لقوات كوماندو كوردستان.

وخلال المراسيم اشاد الرئيس بافل جلال طالباني بالدور البطولي والمخلص للشهيد آكام عمر في حماية ارض كورستان وترسيخ القانون واستذكر بطولات ذلك القائد الصنديد وقال: الشهيد آكام قال لي يوماً الذي سيأتي من بعدي سيكون اقوى وسيدافع عن ارض كوردستان، وسيواجه الفساد بشكل اقوى وسيحمي سيادة القانون.

وفي جانب آخر من حديثه، ومع تهنئته وتمنياته للنجاح للمقدم ديار عمر، شكره واشاد بجهوده في

تنفيذ مهامه السابقة واوعز اليهم ان يكونوا كما كان الشهيد آكام مدافعين عن ارض كوردستان، وان قوات كوماندو كوردستان هي امانة الشهيد آكام ويجب ان تكونوا جميعا مثله اوفياء وصناديد للاتحاد الوطني وكوردستان.

في جانب آخر من المراسيم هنأ والد الشهيد آكام المقدم ديار عمر على تسلمه مهامه الجديدة، متمنيا له النجاح وقال: ان قوات كوماندو كوردستان تاسست بدم الشهيد آكام والشهداء الاخرين من قوات الكوماندو وقدموا تضحيات كبيرة من اجلها، وانا مطمئن بانكم ستسيرون على نفس الطريق وستحافظون على هذه القوات التي يحبها الجميع.

في ختام المراسيم اعرب المقدم ديار عمر عن شكره لرئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني على ثقته الكبيرة وتكليفه بهذه المهام المهمة، وقال: في السابق نحن مع الشهيد آكام وابطال قوات الكوماندو عاهدنا الله والوطن على ان نكون مخلصين واوفياء لكوردستان، والان نجدد العهد باننا وبدعم الرئيس بافل جلال طالباني سنواصل السير على نهج الاتحاد الوطني ودرب الشهداء الابراء وسنكون ان شاء الله بمستوى هذه المهام الكبيرة.

ننظر باعتزاز الى تاريخ وتجربة مناضلينا

استقبل بافل جـلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني الأحد ٢٠٢٤/٦/٩ في دباشان، الرفيق محمود سنكاوي.

وخلال اللقاء الذي حضره حامد حاج خالد، تمت الإشادة بدور محمود سنكاوي في الحركة التحررية الكوردية ومراحل النضال الصعبة، وقال الرئيس بافل: «تاريخ الرفيق محمود سنكاوي زاخر بالنضال والمفاخر، وننظر باعتزاز وتقدير الى هذا التاريخ الناصع، وتجربة مناضليه العتيدين ستكون مرشدنا لمواصلة النضال وخدمة شعبنا».

من جهته، اكد محمود سنكاوي «الاستمرار على نهج الرئيس مام جلال، ومواصلة اي مهام أو مسؤلية بروحية البيشمركة في سبيل تحقيق المصالح القومية العليا».

ضرورة إنجاح الجهود الوطنية نحو تحقيق التغييرات في مسار الحكم

زار الرئيس بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني الاثنين ٢٠٢٤/٦/١٠ السيد شيخ أدهم بارزاني في بيته.

وجرى خلال اللقاء بحث أوضاع إقليم كوردستان ومسألة انتخابات برلمان كوردستان، واكد الجانبان على «إنجاح الجهود الوطنية المبذولة نحو تحقيق التغييرات في مسار الحكم وتقديم المزيد من الخدمات الى المواطنين».

وتطرق الاجتماع الى آخر المستجدات الوضع في الاقليم والخطوات العملية لأجراء انتخابات نزيهة، وأعلن الرئيس بافل انه «ينبغي على الأطراف الحريصة على إنجاح تجربة إقليم كوردستان وتحقيق سلطة عادلة، الوقوف ضد تأخير الانتخابات ووضع المعوقات امام هذه العملية المهمة والديمقراطية».

كما أكد الاجتماع على «ضرورة تطوير العلاقات الثنائية وتوحيد الجهود الوطنية لانهاء الخلافات وحماية الحقوق الدستورية للشعب الكوردي في إطار الحكومة الاتحادية

الاتحاد الوطني مستعد وبانتظار موعدالانتخابات

أعلن قوباد طالباني نائب رئيس وزراء اقليم كوردستان، عن استعداد الاتحاد الوطني الكوردستاني لانتخابات برلمان كوردستان داعيا رئيس الاقليم الى «تحديد يوم لإجراء الانتخابات».

واكد قوباد طالباني، خلال مؤتمر صحفي السبت ٢٠٢٤/٦/٨، على هامش افتتاحه مجسر (باخى بختيارى) في السليمانية، أن «الاتحاد الوطني الكوردستاني لا يرى ضرورة في أن يجتمع مع الحزب الديمقراطي الكوردستاني حول انتخابات برلمان كوردستان وننتظر تحديد يوم من قبل رئيس الإقليم لإجراء الانتخابات».

وبين قوباد طالباني «أن الاتحاد الوطني مستعد للانتخابات ومشاركة الحزب الديمقراطي في الانتخابات من عدمها قرار يتعلق بالحزب نفسه».

حل مسألة رواتب القوات الأمنية والعسكرية

وبشأن مسألة رواتب موظفي الاقليم، ولاسيما رواتب القوات الأمنية، قال نائب رئيس الوزراء: «مشكلة رواتب القوات الأمنية تم حلها، حيث اتفقنا مع الحكومة الاتحادية على إرسال أسمائهم الى وزارة المالية الاتحادية، وسيتم

إرسال الأسماء قريبا، كما سيتوجه وفد من حكومة الاقليم الى بغداد، ونطمئن القوات الأمنية والعسكرية أن رواتبهم مضمونة ولاخطر عليها»، مشيرا الى أن بغداد أرسلت جزءا من رواتب الموظفين والمتقاعدين، وسيتم البدء بتوزيعها قريبا».

وبشأن استئناف تصدير النفط من اقليم كوردستان، أوضح قوباد طالباني قائلا: «جرى اتفاق بين الحكومة الاتحادية والشركات النفطية حول عدد من المسائل المهمة، ونحن كحكومة الاقليم سنكون داعمين ومتعاونين لاستئناف تصدير النفط من اقليم كوردستان».

قريبا افتتاح خمسة مشاريع مماثلة

هذا وافتتح نائب رئيس الوزراء اليوم، مجسر (باخى بختيارى) في السليمانية، الذي تم إنجازه بكلفة ١٣ مليار دينار.

وأشاد قوباد طالباني بجهود بلدية السليمانية والشركة المنفذة للمشروع، مؤكدا أن هذا المشروع يساهم بشكل كبير في حل الاختناقات المرورية في المنطقة، وقال: «سيتم قريبا افتتاح خمسة مشاريع مماثلة، وبهذا ستدخل السليمانية الى مصاف المدن المتطورة من ناحية نظام المرور، كما إن المشاريع الاستثمارية في محافظة السليمانية في مستوى جيد جدا، حيث احتلت الصدارة على مستوى العراق ككل في مجال الاستثمار عام ٢٠٢٣، بعد أن عقدنا سلسلة اجتماعات مع الدوائر الحكومية وطالبنا بتقليل الاجراءات الروتينية وتسيير معاملات المستثمرين، وهذه الخطوة تشمل بلاشك الأقضية والنواحي أيضا».

الاقليم وبغداد جادان في حل المشكلات وخاصة مسألة الرواتب

وكان قوباد طالباني نائب رئيس وزراء اقليم كوردستان استقبل الخميس ٢٠٢٤/٦/٦، ستيفن هيجن، السفير البريطاني لدى العراق، وبحث الجانبان العلاقات بين الاقليم وبغداد وافتتاح الجامعة البريطانية الدولية، ومسائل أخرى.

وخلال اللقاء الذي حضره دابان شدله، نائب رئيس دائرة العلاقات الخارجية في حكومة الاقليم، أوضح قوباد طالباني أن الاقليم وبغداد جادان في حل المشكلات، وخاصة مسألة الميزانية والرواتب، ومن ضمنها رواتب القوات الأمنية في اقليم كوردستان.

وتطرق اللقاء الى مسألة الهجرة غير القانونية، حيث اتفق الجانبان على أن الحل الجذري لهذه المسألة يكون بازدهار الاقتصاد وتحسين الخدمات، وقال نائب رئيس الوزراء: «عدد ملحوظ من الذين يهاجرون، هم من سكنة المدن والقصبات التي لا تشهد تطورات كبيرة، لذا يمكن تقليل نسبة الهجرة غير القانونية الى حد كبير، عن طريق التطوير المتوازن والاهتمام بالاستثمار في المدن والقصبات وتوفير فرص العمل في تلك المناطق.

وفي محور آخر من اللقاء، جرى بحث جهود افتتاح الجامعة البريطانية الدولية في اقليم كوردستان، حيث تقدم السفير البريطاني بالشكر الى نائب رئيس الوزراء، على دعمه للمشروع وتقديم التسهيلات لافتتاح الجامعة.

وفي هذا الإطار أعرب قوباد طالباني عن أمله في أن يسهم افتتاح هذه الجامعة، في تعزيز العلاقة الأكاديمية بين كوردستان وبريطانيا، ويؤدي دورا مهما في تطوير قطاع التعليم العالي والبحث العلمي باقليم كوردستان.

قوباد طالباني في ادارة رابرين للاطلاع على سير الامور والخدمات

زار قوباد طالباني نائب رئيس مجلس الوزراء في اقليم كوردستان، الاحد، ادارة رابرين، ووضع في محطته الاولى من الزيارة حجر الاساس لمشروع تجفيف محصول الذرة بحضور بيكرد طالباني وزير الزراعة في حكومة اقليم كوردستان والمسؤولين في ادارة رابرين.

ويعتبر مشروع تجفيف الذرة في قمتران مشروعاً استراتيجيا زراعيا مهماً في ادارة رابرين، وسيقوم هذا المشروع باستلام محصول الذرة من الفلاحين وتجفيفها وهذا المشروع سيكون له دور مهم في زيادة محصول الذرة في المنطقة.

ومن المقرر ان تتم انهاء اعمال المشروع خلال مدة ٩ اشهر وسيوفر عدد كبير من فرص العمل للشباب في ادارة رابرين وقدرته الانتاجية تبلغ ٨٠ طن في الساعة.

ومن ثم اجتمع قوباد طالباني بعد وضع حجر الاساس للمشروع، مع عدد من الفلاحين في المنطقة، وبعد الاستماع الى مطاليبهم اكد نائب رئيس مجلس الوزراء دعمه ودعم الحكومة للفلاحين.

وقال قوباد طالباني: تطوير قطاع الزراعة من الاولويات الستراتيجية لحكومة اقليم كوردستان ونسعى بكل جهد وبالاعتماد على قدرات الفلاحين على تطوير القطاع الرزاعي، كما لدينا خطة موسعة لتسويق محاصيل الفلاحين بشكل افضل عن طريق تطوير قطاع الصناعة الغذائية.

مشكلة الرواتب تتجه نحو الحل النهائي

هذا واكد قوباد طالباني نائب رئيس مجلس الوزراء في اقليم كوردستان، ان مشكلة رواتب الموظفين تتجه نحو الحل بالاتفاق بين حكومة اقليم كوردستان والحكومة الاتحادية.

وقال قوباد طالباني خلال مؤتمر صحفي على هامش زيارته الى ادارة رابرين: «اليوم نحن سعداء بزيارة ادارة رابرين للاطلاع على سير الامور في المنطقة ووضعنا حجر الاساس لمشروع مهم واستراتيجي، ادارة رابرين لدينا ارض خصبة وبيئة مناسبة للزراعة تستطيع تغطية الحاجات الغذائية لجميع مناطق اقليم كوردستان».

واضاف نائب رئيس مجلس الوزراء: «نريد ايلاء اهتمام اكبر بهذه المنطقة وسنعمل على انهاء جميع المشاريع المتوقفة في ادارة رابرين عبر مراحل، واجتمعنا مع المسؤولين في ادارة رابرين واستمعنا الى مطاليبهم».

وقال: «وفد حكومة اقليم كوردستان في بغداد لمناقشة موضوع نفط كوردستان مع الحكومة الاتحادية ونتمنى ان يتم التوصل الى اتفاق لكي يتم تصدير نفط اقليم كوردستان وفقا للتعليمات والضوابط التي يتم الاتفاق عليها لكي تزيد واردات اقليم كوردستان والعراق».

وحول رواتب القوات الامنية، قال قوباد طالباني: «سيتم ارسال قوائم اسماء القوات الامنية الى الحكومة الاتحادية وبعد تدقيق قصير سيتم صرف رواتبهم وهذه هي المرة الاولى التي يتم فيها تاخير الرواتب وخلال الاشهر المقبلة لن يتم هذا التاخير، انا متفائل جداً بان موضوع الرواتب يتوجه نحو الحل النهائي وخلال الاشهر المقبلة لن تبقى هناك مشكلة اسمها مشكلة الرواتب، والآن نحن نتجه مع الحكومة الاتحادية نحو حل مشكلة الرواتب بشكل نهائي».

توصيات للجهات الامنية بالمزيد من التنسيق لمواجهة الجرائم

واجتمع قوباد طالباني نائب رئيس مجلس الوزراء الإقليم مع الجهات الأمنية في إدارة رابرين واكد ضرورة مواجهة الجرائم وتحسين الوضع الأمني في المنطقة عبر تفعيل غرفة عمليات المشتركة.

وخلال اللقاء الذي جرى الاحد (٢٠٢٤/٦/٩) في مدينة رانية أكد قوباد طالباني على «المزيد من التنسيق بين الجهات الامينة للحد من ارتكاب الجرائم في منطقة رابرين والمناطق الحدودية ومواجهة مرتكبيها الى العدالة بغض النظر عن هوياتهم وانتماءاتهم».

وأوصى قوباد طالباني الجهات الأمنية في منطقة رابرين بضرورة «تفعيل غرفة عمليات المشتركة ومتابعة القضايا الأمنية، وثمن على دورهم بإيقاف عدد من المطلوبين ومنع حدوث المخالفات والخروقات الأمنية في المنطقة».

وطالب نائب رئيس مجلس الوزراء في الإقليم الجهات الأمنية بالتنسيق الجيد مع المحافظات ومدن أخرى للحيلولة دون افلات المطولبين من القانون».

الاجتماع مع علماء الدين ووجهاء وقدامى المناضلين

والتقى قوباد طالباني مسؤول مكتب سكرتارية الرئيس الراحل جلال طالباني، الأحد، جمعا من علماء الدين ووجهاء وقدامى المناضلين في رانيه خلال زيارته للقضاء.

وقال مكتبه الإعلامي إن "طالباني التقى خلال زيارته إلى قضاء رانيه عددا من علماء الدين الإسلامي في المنطقة", مبينا أن "طالباني ثمن عاليا دور علماء الدين في حل الخلافات والمشكلات الاجتماعية التي تواجه أبناء المنطقة".

وأعرب طالباني عن أمله في أن "يؤدي علماء الدين دورا أكبر في مواجهة الفكر المتطرف وتعميق روح التعايش وتعزيز السلم المجتمعي".

واشار البيان إلى أن "طالباني التقى بعد ذلك وفدا من شيوخ ووجهاء وقدامى مناضلي الاتحاد الوطني في قضاء رانيه، مشيدا بدورهم النضالي، ومؤكدا في ذات الوقت أن الاتحاد الوطني يقدر عالبا نضالهم وتضحياتهم وممتن لدورهم الكبير".

افتتاح مشروع ستراتيجي ودعوة الجامعات الى دعم سوق العمل

خلال اليوم الثاني من زيارته الى إدارة رابرين، إجتمع قوباد طالباني نائب رئيس وزراء اقليم كوردستان، الإثنين ٢٠٢٤/٦/١٠، مع مجلس جامعة رابرين، بحضور آرام محمد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والدكتورة بيمان رمضان أحمد رئيسة جامعة رابرين.

وخلال الاجتماع، تحدثت رئيسة الجامعة وأعضاء مجلس الجامعة عن المشكلات والنواقص في جامعة رابرين وطرحوا رؤاهم ووجهات نظرهم لتطوير قطاع التعليم العالي في المنطقة.

بدوره أشار قوباد طالباني الى أهمية دور الجامعات في صياغة الخطط وسياسات العمل في القطاعات المختلفة، مشددا على ضرورة ان يكون لجامعة رابرين دور أساس في ازدهار وتطوير المنطقة في مختلف الصعد، مبديا دعمه التام لحل المشكلات وسد نواقص الجامعة.

وأكد نائب رئيس الوزراء، أن «على الجامعات أن تلائم نفسها مع سوق العمل وجمع المعلومات والاحصائيات الدقيقة، بهدف تأهيل الأيدي العاملة الخبيرة للسوق»، داعيا جامعة رابرين الى وضع الخطط المحكمة لتنمية قطاعات الزراعة والسياحة والصناعة الغذائية، لكون المنطقة مناسبة للزراعة والسياحة، ودعم الحكومة والقطاع الخاص في هذا المجال.

وفي إطار زيارته الى إدارة رابرين أيضا، افتتح قوباد طالباني نائب رئيس الوزراء، مشروع مد خط الكهرباء ١٣٢-KV بازيان- رانيه، بحضور كمال محمد وزير الكهرباء وهيوا قرني المشرف على إدارة رابرين.

خط الكهرباء ١٣٢KV- بازيان- رانيه، من المشاريع الستراتيجية المهمة في منطقة رابرين، والذي بوشر العمل فيه عام ٢٠٢١، وتبلغ كلفته ٣٤ مليار دينار.

هذا الخط فضلا عن قدرته على نقل ٤٥٠ ميغاواط من الطاقة الكهربائية، فإنه يساهم في تقليل نسبة الهدر في الطاقة.

تفقد سير تنفيذ مشروع مستشفى النساء والتوليد في قلعة دزه

وتفقد نائب رئيس وزراء إقليم كردستان قوباد طالباني، خلال زيارته إلى قضاء رانيه ضمن محافظة السليمانية، اليوم الاثنين، سير تنفيذ مشروع مستشفى النساء والتوليد في قلعة دزه.

وقال مكتبه الإعلامي إن "طالباني تفقد خلال زيارته لقضاء رانيه مشروع شارع ٦٠ متر في قلعة دزه، قبل أن يتفقد مستشفى النساء والتوليد رفقة وزير الصحة ووكيل الوزارة".

وأكد طالباني وفقا للبيان "تخصيص الأموال الكافية للمشروعين"، مشددا على ضرورة "إكمالهما في أقرب فرصة".

يذكر أن مستشفى النساء والتوليد في قلعة دزه ضمن قضاء رانيه من شأنه سد فراغات كبيرة يعاني منها القطاع الصحي في المنطقة التي تفتقر أساسا لهكذا مستشفيات.

المواطنون واعون بالدرجة التي يميزون ابطالهم الحقيقيين عن غيرهم

أعلنت الدكتورة ريواز فائق عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني في حسابها الخاصة بمنصة (X) ان « السمة الاساسية لبعض من الشخصيات السياسية هي اختلاق الاعذار بوجود أعداء وهميين، حيث يعرضون الوضع العام على الشعب بانه جاء نتيجة لنظرية المؤامرة».

وتقول الدكتورة ريواز فائق: « ان تأمين الرواتب عبر تسليم اسماء ومعلومات القوات الأمنية من خلال القبول بتدقيق الرقابة المالية الاتحادية وتسليم نصف الايرادات الاتحادية في الإقليم وتنفيذ شروط وزارة المالية الاتحادية وكسر غرور غير الواقعي والإصرار بدون العمل، كل هذه الخطوات هي نتاج القرار الصائب للرئيس وأعضاء المحكمة الاتحادية العليا وإصرار وشجاعة المعلمين والموظفين المضربين عن العمل والذين امنوا بعدالة المحكمة الاتحادية وقد وصلت شكواهم الى بر الأمان».

وأشارت الدكتور ريواز فائق الى ان «المحكمة اخضعت بالأخير كلا من رئيسي حكومة بغداد واربيل، ووزيرا المالية وسائر المؤسسات التابعة للحكومتين الى العدالة، وفي هذا الوسط فان المواطنين واعون بالدرجة التي يميزون ابطالهم الحقيقيين عن غيرهم، فلا يحتاج الامر الى خلق الفوضى لتشويه الحقائق».

رئاسة الإقليم تشيد بدور وأهمية وجود القوات الأمريكية في المنطقة

استقبل نائب رئيس اقليم كردستان شيخ جعفر شيخ مصطفى، الجنرال مايك ايكر مسؤول الفريق الاستشاري العسكري للتحالف الدولي ضد داعش والكولونيل ماكنزي والوفد المرافق لهما، بمناسبة انتهاء مهامهما.

واشاد نائب رئيس اقليم كردستان خلال لقاء، بدور القوات الامريكية في اطار التحالف الدولي ضد داعش في المنطقة، مؤكدا على اهمية ووجود قوات التحالف الدولي، لان الجنرال مايك ايكر والكولونيل ماكنزي يريان ان الارهاب والتطرف الفكري لا زالا يشكلان خطرا على المنطقة.

ورأى شيخ جعفر، ان العلاقات المتينة بين الاطراف السياسية في العراق واقليم كردستان هي المفتاح لحل المشاكل، متمنيا انهاء المشاكل بما يخدم مصالح الشعب والوطن، في اطار القانون والدستور.

من جانبه، شكر الوفد الضيف تعاون وتنسيق الاطراف المعنية في اقليم كردستان، مؤكدا على استمرار العلاقات وتطويرها بين امريكا والعراق واقليم كردستان، واهمية عملية اصلاح وتوحيد قوات البيشمركة من اجل تحقيق الامن والاستقرار اكثر في المنطقة.

في ختام اللقاء، قدم نائب رئيس اقليم كردستان شكره للجنرال مايك ايكر، بمناسبة انتهاء مهامه، متمنيا له التوفيق والنجاح في مهامه المستقبلية.

دعم كامل لصحفيي كركوك من اجل الحقوق التي تليق بمكانتهم

التقى اسو مامند عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني المشرف على تنظيمات كركوك وصلاح الدين بوفد من فرع كركوك لنقابة الصحفيين العراقيين بمختلف القوميات والاطياف.

وفي مستهل اللقاء عبر الزميل مروان ابراهيم العاني رئيس اللجنة التحضيرية لفرع نقابة الصحفيين العراقيين عن تهانيه واعتزازه باسم الأسرة الصحفية في كركوك بمناسبة الذكرى التاسعة والاربعون لتأسيس الاتحاد الوطني الكردستاني ، هذا الحزب المناضل الذي يقف والأحزاب الأخرى في إسناد اسس الصحافة واحترام مكانتها الوطنية .

واوضح أن رئيس جمهورية العراق الراحل مام جلال طالباني الامين العام للاتحاد الوطني الكردستاني كان الداعم الكبير للاسرة الصحفية في العراق وكركوك بشكل خاص واحترام صحفييها ومؤسسات كركوك الأعلامية ،لكونه (رحمه الله)كان من المؤسسين لنقابة الصحفيين العراقيين ومن اعضائها الفاعلين حيث تحتفظ النقابة بسجل مهني خالد له ، لما عرف عنه من التزام واحترام للقيم والمعايير المهنية التي اسس لها هو وزملاؤه ورموز العراق وقادة الصحافة والرواد الصحفيين من الرعيل الاول .

من جهته عبر مامند عن اعتزازه الكبير بالأسرة الصحفية بجميع قومياتها التي يحتضنها فرع كركوك لنقابة الصحفيين العراقيين ، مؤكدا على اهمية ترسيخ سياسة باقة الورد بين اطياف كركوك ، مبينا دعمه الكامل لصحفيي كركوك من اجل تحقيق المكاسب والامتيازات التي تليق بمكانتهم .

الرحمة والخلود لشهدائنا الابرار وتحية اجلال لكل من أسهم في الدفاع عن الوطن

بعث فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد في منشور على حسابه في موقع X بذكرى سقوط موصل رسالة، اكد فيها «ان وحدة العراقيين هي من حفظ كرامة الوطن وسلامة المواطنين»، وفيما يأتي نصها:

«نستذكر الهجوم الداعشي الجبان على أهلنا في مدينة الموصل وعدد من مدننا العزيزة في محاولتهم اليائسة لهدم كيان الدولة وتهديد السلم الأهلي ومحو تاريخ العراق.

إن تصدي قوات الجيش والشرطة والحشد الشعبي والبيشمرگة وجميع قواتنا الأمنية بمختلف صنوفها هو من حفظ كرامة الوطن وسلامة المواطنين، كما كان لفتوى المرجعية الدينية العليا في النجف الاشرف أعظم الأثر في استنهاض الهمم وتوحيد الشعب ضد قوى التخلف والإرهاب التي طال ظلمها جميع العراقيين وبالأخص أبناء شعبنا من الإيزيديين.

الرحمة والخلود لشهدائنا الابرار الذي ضحوا بدمائهم الغالية من اجل الوطن ومستقبل أبنائه وتحية اجلال وإكبار لكل من أسهم في الدفاع عن حياض الوطن وأمنه واستقراره».

نفتخر بالوقفة التلاحمية التي التفّ فيها شعبنا

من جهته اصدر رئيس الوزراء العراقي محمد الشياع السوداني بيانا هذا نصه:

بسم الله الرحمن الرحيم

قبل عشر سنوات، وفي ظلّ ظروف مُلتبسة، ودعمٍ من قوى الشّر والكراهية في العالم، ارتكبت عصابات داعش الإرهابية جريمتها وعدوانها على أهلنا في الموصل، ورُوِّع سكّانها بهجمةٍ همجيةٍ تغذيها الأهداف الدنيئة وخُرافة الوهم، والعداء لكل خطوةٍ مُشرقةٍ حققها الشعب العراقي على إثر سقوط الدكتاتورية.

نستذكر هذه المرحلة بالكثير من الألم للضحايا الأبرياء من كل أطياف وألوان الشعب العراقي، الذين استهدفهم غدر هذه العصابات الظلامية والقِوى التي تقف خلفها، لكننا نفتخر مُجدداً بالوقفة التلاحمية التي التفّ فيها شعبنا حول قواته المسلّحة بجميع صنوفها، وبذلَ دماءَ الشهداء الغزيرة من أجل تطهير الأرض، ومن أجل أن يعود العراق بكل شبرٍ منه، موحّداً وعزيزاً ومكتمل السيادة والقرار، وكانت للفتوى المباركة للمرجع الأعلى السيد علي السيستاني (دام ظله)، الدور المشرف في تغيير مجرى الأحداث نحو تحقيق النصر المُعزز بضمان سيادة العراق ووحدة أرضه وشعبه.

كان الانتصار ولا زال، مُنجزاً ثميناً أكّد ترابط شعبنا، ورسّخ قدرنا التاريخي في العيش المُشترك المتآخي، وخرجنا من التجربة ونحن أقوى وأشد إصراراً على المُضي بإعمار العراق وتطويره وتنميته، وتنشئة أجيال تحملُ المسؤولية وتنظر إلى المستقبل الواعد باقتدار وتمكّن.

استطاع العراقيون، بتضحياتهم وبمساعدة الأصدقاء والشرفاء، أن يكسروا موجة التطرّف والإرهاب في أقبح صورها وأشدّها وحشية، وأن يُنجزوا هذا النصر الحضاري نيابةً عن العالم الحُر، ولم تعد فلول الإرهاب تشكّل خَطراً على وُجود الدولة العراقية، واليوم ينعمُ شعبنا بالأمن والاستقرار نتيجة تلك المواجهة العادلة وما قدّمه شهداؤنا الأبرار، ولتستمر وتيرة العمل بأفضل صورها، وبتصميم عالٍ على إحداث نهضة اقتصادية وإنسانية، وانتقالةٍ نوعيةٍ في حياة حرّة كريمة تليق باسم العراق.

الرحمة والرفعة لشهداء العراق

والعار والخزي للإرهاب ومن وقف خلفه

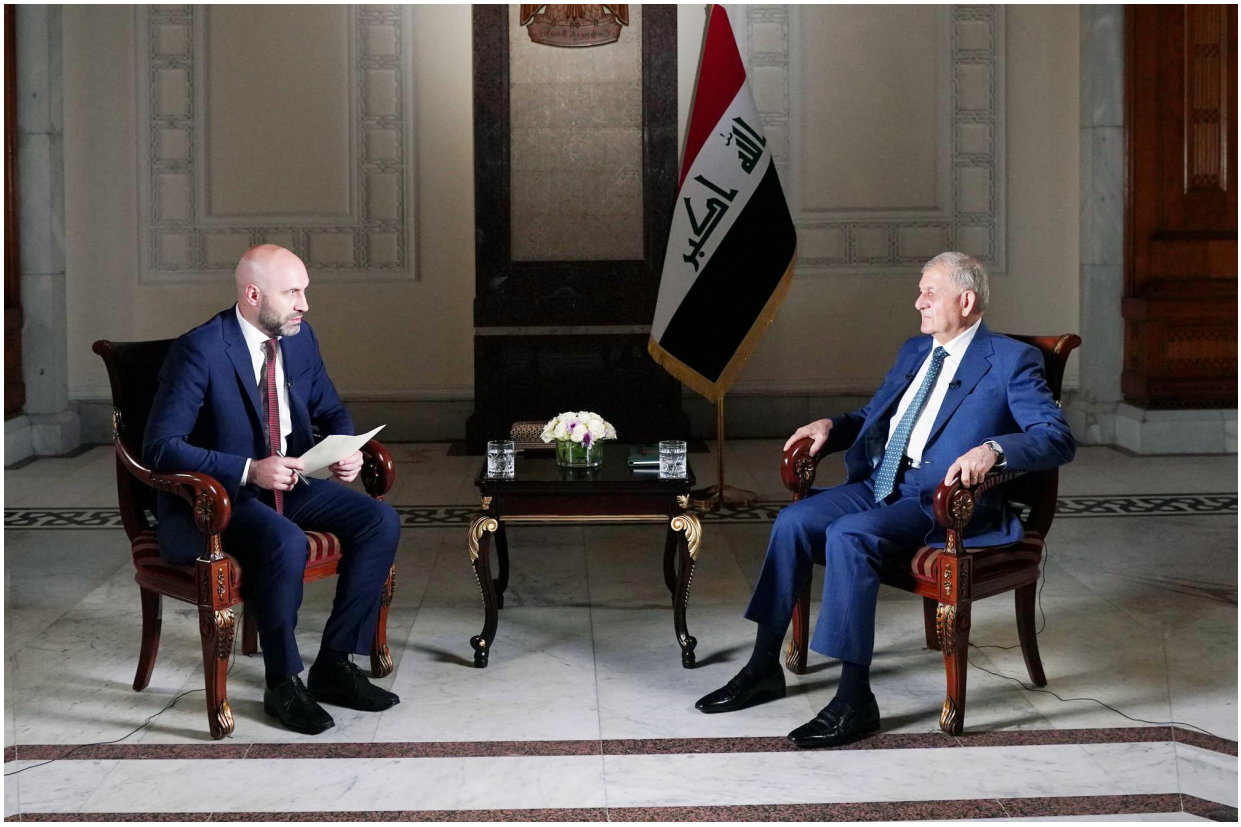

رئيس الجمهورية: نريد ترسيخ وتعزيز السلام والاستقرار في العراق

أبرز ما جاء في حوار فخامته مع قناة RT

اكد رئيس الجمهورية الدكتور عبداللطيف رشيد، ان العراق شهد تحوّلا ملحوظا منذ انتهاء المرحلة الساخنة من العنف والإرهاب، ونشهد حاليا استقرارا أمنيا والناس يخرجون إلى الشوارع دون خوف أو قلق، والسلام والأمن في العراق أصبح حقيقة واقعة الآن.

وقال رئيس الجمهورية في مقابلة مع قناة RT: نؤكد ضرورة منح الشعب الفلسطيني حق تقرير المصير الكامل والاعتراف بدولة فلسطين، وندين بشدة المذبحة التي تعرض لها الفلسطينيون، ونطالب بالوقف الفوري للحرب وإغاثة الشعب الفلسطيني. ومن واجب المجتمع الدولي ممارسة المزيد من الضغوط للاعتراف بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم. ويجب أن تتوقف الإبادة الجماعية التي تُرتكب كل يوم بحق الشعب الفلسطيني.

واضاف: العراق عانى من ظروف صعبة من حروب، وغزو وعنف وإرهاب ولفترة زمنية طويلة نحو أكثر من أربعة عقود. وشهد العراق تحوّلا ملحوظا منذ انتهاء المرحلة الساخنة من العنف والإرهاب، ونشهد حاليا استقرارا أمنيا والناس يخرجون إلى الشوارع دون خوف أو قلق، والسلام والأمن في العراق أصبح حقيقة واقعة الآن.

واوضح: نريد ترسيخ وتعزيز السلام والاستقرار في العراق، وعلاقاتنا جيدة مع الدول المجاورة والمجتمع الدولي،

ونستقبل العديد من الوفود من الخارج حيث أدركت جميعها بأن الوضع في العراق تغير بشكل كبير. ولدينا تعددية سياسية وقوميات وأطياف متعددة والحوار يجري بين هذه المجموعات لمصلحة مستقبل العراق، وتجري الانتخابات بشكل دوري لتشكيل الحكومات الاتحادية والمحلية في إطار عملية ديمقراطية.

وقال رئيس الجمهورية: العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كوردستان يسودها التعاون الكامل. وايران جارة مهمة جداً للعراق وعلاقتنا معها جيدة وقوية وتتم تنميتها بشكل مستمر في مختلف المجالات.

وتابع: شرعنا بتحسين بنيتنا التحتية، لأنها تعرضت للإهمال والضرر لفترة طويلة، وكذلك العمل على تحسين الخدمات في مجالات، الصحة، والتعليم، والنقل، ونسعى للعمل مع مختلف الدول لتعزيز ذلك وتحقيق التنمية. والعلاقة مع الولايات المتحدة جيدة ونحترمها، ووجود التحالف الدولي كان بموجب اتفاقية مشتركة، والاتفاقيات يتم مراجعتها بين الحين والأخر وفقا للظروف، والعراق اليوم يستطيع أن يتولى أمنه بنفسه. ونثمّن ما قدمته الولايات المتحدة والتحالف الدولي من إسهامات في محاربة الإرهاب، والتدريب، ووجودهم أو مغادرتهم البلد مرهون بالتوصل إلى اتفاق في الوقت المناسب عبر التشاور مع جميع القوى السياسية ومجلس النواب والمؤسسات الحكومية لتقييم ما هو مطلوب من التحالف الدولي.

واوضح: عائلات داعش وأقاربهم المتواجدين في مخيمات النزوح تمثل مشكلة ليس في الوقت الحاضر فحسب، بل في المستقبل، ولهذا تعمل أجهزتنا الأمنية على حل هذه المشكلة وأخذها بعين الاعتبار.

وعلاقة العراق مع روسيا كانت دائما علاقة جيدة، في السابق مع الاتحاد السوفيتي والآن مع روسيا ونريد تعزيز هذه العلاقة، والاستفادة من الخبرات في تأهيل البنية التحتية وقطاع الطاقة والمياه والري والعديد من جوانب الحياة، وكذلك الجانب الثقافي حيث أن روسيا تمتلك إرثا ثقافيا غنيا.

ضرورة منح الشعب الفلسطيني حق تقرير المصير الكامل والاعتراف بدولة فلسطين

رئيس الجمهورية: نجاح التعليم مقياس أساسي لتطور البلد

أكد فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد ضرورة اعتماد استراتيجية وطنية للتعليم العالي والبحث العلمي لتوفير مناخ مشجع يساعد على ترسيخ العلم والمعرفة ومواكبة التطورات العلمية الحديثة.

جاء ذلك خلال استقبال فخامته، الأحد ٩ حزيران ٢٠٢٤ في قصر بغداد، وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور نعيم العبودي.

وأشار السيد الرئيس إلى أن نجاح التعليم الجامعي يعد مقياسا أساسيا لتطور وتقدم البلاد وازدهارها، مبينا أهمية تحسين المناهج الدراسية والاهتمام بالجانب العلمي والأكاديمي للطلبة من أجل رفد البلاد بالطاقات والخبرات في مختلف المجالات.

وأشار رئيس الجمهورية إلى ضرورة تفعيل التنسيق بين الجامعات العراقية، فضلاً عن تطوير آليات التواصل وتبادل الخبرات والمعلومات

وتعزيز عملية التوأمة والشراكة بينها وبين الجامعات في الدول المتقدمة، مؤكداً أن قطاع التعليم يحظى باهتمام بالغ من رئاسة الجمهورية باعتباره أولوية قصوى لبناء الإنسان وإعداده علمياً.

من جانبه، أطلع وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور نعيم العبودي فخامة الرئيس على خطط وبرامج الوزارة ومشاريعها التطويرية لقطاع التعليم في البلاد، مثمنا توجيهات رئيس الجمهورية واهتمامه ورعايته للأسرة التعليمية.

ضرورة مواصلة الجهود لإطلاق سراح الموقوفين والمعتقلين ممن انتهت مدد محكومياتهم

الى ذلك استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الخميس ٦ حزيران ٢٠٢٤ في قصر بغداد، وزير العدل الدكتور خالد شواني.

وجرى، خلال اللقاء، بحث آليات ترسيخ العدالة وتطبيق القانون لتحقيق المساواة الاجتماعية وحماية حقوق المواطنين.

وشدد السيد الرئيس على ضرورة مواصلة جهود اللجنة المشتركة لإطلاق سراح الموقفين والمعتقلين ممن انتهت مدد محكومياتهم أو ممن تم إلغاء حكمهم من محكمة التمييز، والتي أسفرت أعمالها عن إطلاق سراح أكثر من (١٢٠٠٠) اثني عشر ألف معتقل وموقوف.

وأشار فخامته إلى ضرورة تطبيق معايير حقوق الإنسان في مراكز التوقيف والاعتقال والاسراع في إكمال التحقيقات مع الموقوفين وتطبيق معايير العدالة مع التدقيق في ملفات المتهمين.

كما أكد السيد الرئيس وجوب تسهيل إجراءات مراجعة المواطنين لدوائر الوزارة وإكمال معاملاتهم بعيداً عن الروتين وبما يحفظ حقوقهم.

بدوره، ثمن وزير العدل دعم السيد الرئيس لجهود إرساء العدالة وتأكيده على مكافحة الفساد، وتحسين أوضاع السجون، مستعرضاً مهام وأعمال دوائر وزارته وخططها المستقبلية الرامية إلى تطبيق مبادئ العدالة والنزاهة وملاحقة الفاسدين.

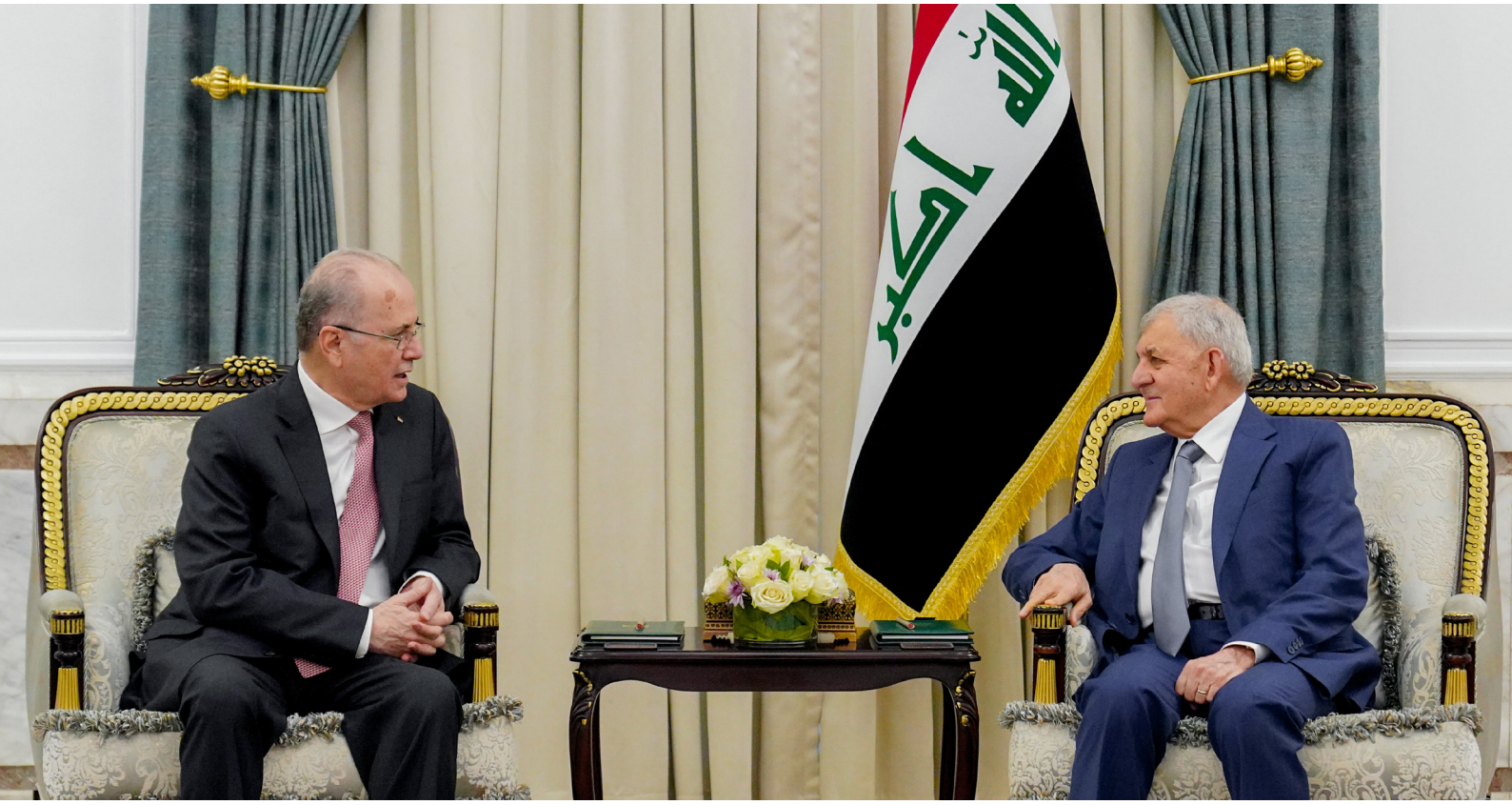

العالم بدأ يتغير من ناحية فلسطين

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الخميس ٦ حزيران ٢٠٢٤ في قصر بغداد، رئيس الوزراء وزير الخارجية الفلسطيني الدكتور محمد مصطفى والوفد المرافق له، بحضور معالي وزير الخارجية السيد فؤاد حسين.

في مُستهل اللقاء، رحب السيد الرئيس بزيارة الوفد إلى بغداد، فيما نقل الدكتور محمد مصطفى تحيات وتقدير الرئيس الفلسطيني محمود عباس إلى فخامته وتمنياته للشعب العراقي بالمزيد من التقدم ودوام الرقي والنماء، وحمّل رئيس الجمهورية الوفد تحياته إلى الرئيس الفلسطيني وتمنياته للشعب الفلسطيني بالأمان والسلام وتحقيق آماله وأهدافه.

وتطرق فخامة الرئيس إلى العلاقات المتينة التي تجمع البلدين والشعبين الشقيقين، مشددا على موقف العراق الثابت بدعم أشقائه الفلسطينيين لنيل كامل حقوقهم في دولة مستقلة على ترابهم الوطني.

وجدد السيد الرئيس إدانة العراق واستنكاره الشديدين للعدوان الذي يتعرض له الفلسطينيون سيما في قطاع غزة، وما يجري من مجازر وحشية ذهب ضحيتها الآلاف المدنيين، مؤكدا فخامته أنه لا أمن ولا استقرار في المنطقة دون التوصل إلى حل شامل وعادل للقضية الفلسطينية، ومشيرا إلى أن العالم بدأ يتغير من ناحية فلسطين حيث بدأت العديد من الدول بالاعتراف بفلسطين كما شهدت جامعات ومدن عديدة في العالم تظاهرات مؤيدة للقضية الفلسطينية.

وشدد الرئيس عبد اللطيف جمال رشيد، على ضرورة أن يتحمل المجتمع الدولي مسؤولياته القانونية والأخلاقية في الوقف الفوري للحرب والعمل على إغاثة الشعب الفلسطيني، لافتا إلى استعداد العراق لتقديم كل الدعم من المساعدات الإنسانية.

من جانبه، أعرب السيد محمد مصطفى عن عميق شكره وتقدير الشعب الفلسطيني للعراق شعبا وقيادة على المواقف الثابتة والواضحة تجاه الفلسطينيين، وتقديم المساعدات الإنسانية الممكنة وإيصالها إلى فلسطين، متمنيا السلام والاستقرار للعراقيين.

علاقات متينة تجمع العراق وإيطاليا

هذا واستقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الإثنين ١٠ حزيران ٢٠٢٤ في قصر بغداد، السفير الإيطالي لدى العراق السيد ماوريتزيو غريغانتي يرافقه عضو البرلمان الإيطالي السيد ماورو ديل باربا.

في مستهل اللقاء أشاد فخامة رئيس الجمهورية بالعلاقات المتينة التي تجمع العراق وإيطاليا في العديد من المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والبيئية، لافتا إلى أهمية العمل على تعزيزها وتطويرها، مبينا فخامته أن البلدين يمتلكان إرثا حضاريا وتاريخيا كبيرين، ومؤكدا بهذا الصدد ضرورة التعاون والتنسيق في مجال البعثات الآثارية وعمليات التنقيب. كما أشاد السيد الرئيس بدور الشركات الإيطالية العاملة في العراق سابقا وحاليا وضرورة تعزيز حضورها في البلد.

ورحب الرئيس عبد اللطيف جمال رشيد بفكرة الحكومة الإيطالية بمشروع انشاء جامعة إيطالية في بغداد في مجالات الهندسة المعمارية والمدنية، مؤكدا أهمية اعداد المهندسين وتأهيل قدراتهم الذاتية فضلا عن مهاراتهم العلمية.

من جانبه، ثمّن السفير الإيطالي السيد ماوريتزيو غريغانتي دعوة فخامة رئيس الجمهورية لنظيره الإيطالي لزيارة العراق، مشيرا الى ان العمل جار على ترتيب الزيارة خلال الفترة المقبلة، مؤكدا دعم إيطاليا لأمن واستقرار العراق والتطلّع لتعزيز العلاقات الثنائية وبما يحقق المصالح المشتركة.

الصراع على رئاسة مجلس النوّاب.. ما الخطوة التالية؟

*مركز الامارات للسياسات/وحدة الدراسات العراقية

بعد أكثر من ستة شهور على إقالة رئيس البرلمان العراقي السابق محمد الحلبوسي، مازالت قضية اختيار بديلٍ له تشكّل تحدياً كبيراً للنظام السياسي في العراق يكشف عن مستوى التناحر الكبير حول هذا المنصب بين الفاعلين المتعددين في الوسط السني الذي جرى العُرف أن يُختار رئيس البرلمان من بين نوابه، لكنه من جهة أُخرى يوضّح المستوى الذي وصل إليه تحكّم القوى الشيعية، المهيمنة على السلطة ضمن مجموعة «الإطار التنسيقي»، بخيارات المكون السني، مع الأخذ في الحسبان أن الصراع حول منصب رئيس مجلس النواب العراقي بات اليوم صراعاً شيعياً-شيعياً بالدرجة الأساس.

وقد تسبب التأخير في شغل هذا المنصب في

> إيعكس تأخر الانتخاب حالة التناحر ضمن المكون السني

تعقيدات تشريعية وتوترات سياسية مع تدخل مستمر للمحكمة الاتحادية العليا في صلب القضية، ما عقّد طرق التوصل إلى حلول لها.

المماطلة في إنجاز المهمة

يُشير اخفاق مجلس النواب العراقي للمرة الرابعة في انتخاب رئيس جديد له إلى عمق الصراع الدائر حول هذا الاستحقاق، وكان البرلمان على مقربة يوم ١٨ مايو ٢٠٢٤ من تحديد الفائز بالمنصب من بين النائب سالم العيساوي، مرشح تحالف السيادة والعزم والحزم، الذي نال في الجولة التمهيدية ١٥٦ صوتاً، والنائب محمود المشهداني، مرشح حزب تقدم وكتلة الصدارة، الذي حل ثانياً بـ ١٣٧ صوتاً من أصوات ٣١١ نائباً حضروا الجلسة النيابية.

ووفقاً للدستور العراقي فإن الفائز يحتاج إلى أصوات الأغلبية المطلقة (نصف +١) من عدد أعضاء البرلمان البالغ ٣٢٨ مقعداً، ما يتطلب جولة جديدة بين أعلى المرشحَين، لكن تلك الجولة لم تمر بسبب حدوث شجار وفوضى داخل مبنى البرلمان، وهذه المرة كان المتسبب بعرقلة الجلسة نواب بارزون في حزب «تقدم» التابع للحلبوسي، وهو ما عُدَّ رداً على سلوك مشابه قام به خصومهم في الجلسة النيابية التي انعقدت في ٣ يناير الماضي، حين كان النائب شعلان الكريّم عن «تقدم» على وشك الفوز بالمنصب بعد تصدر نتائج التصويت في الجولة الأولى بفارق الضعف عن أقرب منافسيه.

وعلى الرغم من أن الصراع يبدو في شكله النهائي بين القوى السُّنية الساعية إلى الفوز بثالث أركان الرئاسات الثلاث في العراق، حيث استقر العرف السياسي العراقي منذ عام ٢٠٠٦ على أن يكون من نصيب المكون السُّني، فإنَّهُ في واقعه يدور بين أقطاب الإطار التنسيقي الشيعي الذين دخلوا منذ انسحاب مقتدى الصدر من العملية السياسية وتشكيل حكومة محمد شياع السوداني، في سباقٍ محمومٍ من أجل حيازة أكبر قدر من السلطة والنفوذ، وهو ما يُعتقد أنَّه كان السبب وراء تباطؤ رئيس البرلمان بالوكالة محسن المندلاوي بعقد جولة الإعادة بين المرشحَين الفائزين من الجولة الأولى، مما أعطى الفريق المتأخر في النتيجة الوقت الكافي من أجل افتعال فوضى تدفع النواب إلى الانسحاب وكسر النصاب القانوني، ما لا يترك أمام المندلاوي من خيار سوى رفع الجلسة إلى إشعار غير معلوم ومن ثمَّ التعهد بعدم الدعوة إلى عقد جلسة جديدة ما لم تتفق الكتل السياسية مسبقاً على تسمية مرشح واحد لشغل المنصب.

وكما نشبت هذه الأزمة من الأساس عندما أصدرت المحكمة الاتحادية في ١٤ نوفمبر ٢٠٢٣ حكماً بإقالة محمد الحلبوسي من منصب رئيس البرلمان وإسقاط عضويته البرلمانية، بدعوى ارتكاب جريمة التزوير في محرَّر رسمي، فإن المحكمة ذاتها ساهمت في إطالة أمد اختيار البديل بإصدار تفسير جديد للمادة ١٢ من النظام فصلت فيه بين المهلة القانونية لفتح باب الترشح لرئاسة المجلس وبين انتخاب الرئيس الجديد، فضلاً عن التشديد على وجوب استمرار البرلمان في أداء مهام عمله في خلال الفصل التشريعي، وأن تنعقد جلساته برئاسة أحد نائبَي الرئيس إلى حين انتخاب رئيس جديد له، ما منح الكتل السياسية الحرية بالمماطلة في ملء الفراغ على رأس السلطة التشريعية لفترة قد تطول حتى نهاية الدورة الانتخابية.

عُقدة «الحلبوسي»

بخلاف رئيس الجمهورية ورئيس الـوزراء اللذين يمتعان بصلاحياتهما، قيَّدت تفسيراتٌ متباينة لنصوص الدستور منصبَ رئيس مجلس النواب بنظام داخلي يوزّع صلاحيات الرئيس (السُّني) بينه وبين نائبَيه (الشيعي والكردي)، ما حدّ كثيراً من إمكانية مَن تناوبوا على شغل هذا المنصب في خلال الدورات الماضية، وأبرزهم محمود المشهداني وإياد السامرائي وأسامة النجيفي وسليم الجبوري، في تحويله إلى مرجعية سياسية لسُنة العراق قادرة على توحيد قوى المكون نفسه.

لكن الأمر تغيّر مع تولي محمد الحلبوسي المنصب عام ٢٠١٨ بعد أقل من عام قضاها محافظاً للأنبار، قاد فيها إطلاق ورشة إعمار واسعة بأموال المانحين الدوليين، ولقي على إثرها قبولاً شعبياً في المناطق السنية بوصفه نموذجاً لسياسي شاب يختلف في أدائه عن القيادات التقليدية.

وبدوره، تمسك الحلبوسي بتلك الفرصة الثمينة التي مُنحت له لسحب البساط من تحت أقدام معظم القيادات السنية الأخرى، بما فيها تلك التي رعت صعوده السياسي السريع ليكون أصغر رئيس برلمان في تاريخ البلاد وربما في المنطقة، قبل أن يمضي بخطى سريعة لتكريس نفسه زعيماً سياسياً وشعبياً لسنة العراق.

ومعلوم أن صعود الحلبوسي إلى كرسي رئيس البرلمان تم بدعم القوى الشيعية الأكثر موالاة لإيران، وبتزكية مباشرة من قائد قوة القدس السابق قاسم سليماني ونائب رئيس الحشد الشعبي السابق أبو مهدي المهندس، وعُدَّ انتخابه عام ٢٠١٨ نصراً لفريق إيران ممثلاً في «كتلة البناء» بزعامة هادي العامري، على فريق «كتلة الإصلاح والإعمار» بزعامة مقتدى الصدر، لكنّ الحلبوسي قاد مناورة سياسية دقيقة سمحت له بالتحرر من تلك الغِلالة الإيرانية تدريجياً، أنتجت في المقابل توجساً من القوى المقربة من ايران.

> **«يعكس تأخر الانتخاب هيمنة القوى الشيعية على الطرف السني»**

وعلى ذلك، كان من الطبيعي أن يجد الحلبوسي نفسه بعد الانتخابات البرلمانية في أكتوبر ٢٠٢١، التي حل فيها حزبه «تقدم» في المركز الثاني بحصوله على ٣٤ مقعداً (زاد العدد إلى ٣٧ مع انضمام ٣ نواب مستقلين إلى الكتلة)، أقربَ إلى مشروع مقتدى الصدر لتشكيل حكومة الأغلبية السياسية إلى جانب «الحزب الديمقراطي الكردستاني» بزعامة مسعود بارزاني، الأمر الذي مكّنه من الاحتفاظ بمنصب رئيس البرلمان.

ولا يُخفي المقربون من الحلبوسي بأن العامل الوحيد الذي لم يَحسب زعيمهم حسابه هو انسحاب مقتدى الصدر من تحالف «إنقاذ وطن»، ومن مجلس النواب برمته.

ومع أن الحلبوسي حاول تدارك الموقف من خلال الانضمام إلى «تحالف إدارة الدولة»، الذي تتزعمه قوى «الإطار التنسيقي» المناهضة للصدر، في تشكيل حكومة محمد شياع السوداني، ودفْع «الإطار» إلى تجديد الثقة فيه، إلا أن ذلك لم يوقف قرار إقصائه عُقوبةً لمغامرته في «التحالف الثلاثي»، وقد تطورت خطوات عزل الحلبوسي وتقليص قوته ابتداءً من تقليص حصة حزبه من الدرجات الخاصة الرئيسة ومنحها إلى خصومه السُّنة، مروراً باجتثاث الضباط المقربين منه من قيادة الأجهزة الأمنية في الأنبار، وتحريك ملفات الفساد ضد عدد من المسؤولين التابعين له، وصولاً إلى إقالته شخصياً.

وكان واضحاً أن المساعي لإخراج الحلبوسي من

> شهدت انتخابات رئيس مجلس النواب صراعاً بين المالكي و الخزعلي-السوداني

المشهد السياسي بالكامل لم تكن محلَّ إجماع بين قوى «الإطـار التنسيقي»، فقد عارضها زعيم «ائتلاف دولة القانون» نوري المالكي الذي ساهم نوابه بإفشال محاولات إقالة الحلبوسي بالتصويت البرلماني، لأسباب تتعلق بخشية المالكي من اختلال توازن القوة بينه وبين شركائه الأكثر قرباً لإيران منه داخل «الإطار»، مثل قيس الخزعلي وهادي العامري، لكن الأمر حُسِم عبر إصدار حكم من «المحكمة الاتحادية العليا» ببطلان عضوية الحلبوسي في البرلمان بتهمة تزوير استقالة احد النواب داخل حزبه، وهو الخطأ الاستراتيجي الذي يُضاف إلى فشله في جمع الشخصيات السنية، بدل العمل على محاربتها، ما قوّض فرص تسلمه أي منصب تشريعي أو تنفيذي الآن أو مستقبلاً.

والتهديد بمصير مشابه لمصير الحلبوسي يبدو أنه دفع شعلان الكريم، وهو أحد أهم قادة حزب «تقدم» والمرشح الأبرز للمنصب، إلى الإعلان في ١٨ أبريل الماضي، عن الانسحاب من السباق إلى رئاسة البرلمان ومن حزبه أيضاً، وذلك قبل أسبوعين من ردّ المحكمة الاتحادية الدعوى لإبطال عضويته في البرلمان التي رفعها ثلاثة من نواب «الإطار التنسيقي» بتهمة دعمه لحزب البعث وتمجيد رئيس النظام السابق.

جدل «إقليم الأنبار»

ثمة قاعدة يتحدث عنها السياسيون العراقيون، بصفة عامة، مفادها أن إيران بواسطة القوى الشيعية المرتبطة بها لن تسمح بأي موقف موحد للقوى السنية تجاه أي قضية، خصوصاً ما يمكن أن يتعلق بتشكيل الإقليم السني أو أقاليم في المحافظات ذات الغالبية السنية، ففي العامين الماضيين برزت بقوة إلى السطح دعوات لإقامة إقليم في الأنبار قد يكون نـواةً لمشروع أكبر للمحافظات الأخرى.

وتكثفت تاك الدعوات قبيل انتخابات مجالس المحافظات التي جرت أواخر ٢٠٢٣، وفُهم على صعيد النخب السياسية أن الحلبوسي نفسه يقف خلف المشروع، وأنه يتهيأ للإعلان عنه فور فوز حزبه في الانتخابات.

وعلى الرغم من نفي الحلبوسي، والسياسيين في الوسط السني، وجود مثل هذه النية، فإن مجرد تسرُّبها أثار مخاوف عميقة حول إمكانية نشوء مثل هذا الإقليم الذي لا يتطلب سوى تصويت الحكومة المحلية في المحافظة لتكون الحكومة الاتحادية -من ثم- ملزمةً بإجراء استفتاء في تلك المحافظة حوله، وبخاصة أنه يُتوقع أن يحظى خيار الإقليم بتأييد أغلبية ساحقة من السكان.

وإقامة إقليم فيدرالي في الأنبار يعني إيجاد منطقة عازلة بين إيران وامتداداتها الإقليمية غرباً في سورية ولبنان، وكان ذلك من مسوغات الموقف العنيف الذي اتخذته قوى شيعية من هذه الدعوات، ومن ذلك إبعاد الحلبوسي نفسه عن مشهد التأثير السياسي، وزيادة الزخم الحكومي المركزي في الأنبار، من خلال إحداث تغيير شامل في المناصب الادارية والأمنية، بالإضافة إلى إيجاد أكثر من مركز ثقل سياسي في المحافظة نفسها.

بين «العيساوي» و «المشهداني»

مع رفض مطلب حزب «تقدم» تعديل النظام الداخلي للبرلمان، ما يتيح إعادة فتح باب الترشح لمنصب الرئيس، لتعويض مرشحه المنسحب شعلان الكريم، لم يجد محمد الحلبوسي بديلاً عن دعم ترشيح النائب محمود

المشهداني من أجل تحقيق ثلاثة أهداف:

الأول، اعتبار المشهداني خيار كتلة «تقدم» البرلمانية، بما يؤكد حقها الحصري في تمثيل المكون السني باعتبارها الكتلة السياسية السنية الأكبر؛ والثاني، إحباط مساعي خصومه في «الإطار التنسيقي» لخلق زعامة سنية موازية في معقله محافظة الأنبار، من خلال المجيء بشخصية توصف بأنها غير عشائرية وغير مؤثرة، خصوصاً في الأنبار، مثل محمود المشهداني الذي أُجبر على الاستقالة من منصب رئيس البرلمان الذي شغله بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٩ بسبب استياء النواب من افتقاره إلى الكياسة في التعامل؛ والثالث، دعم موقف نوري المالكي الذي يُعد الراعي الأول للمشهداني.

ودعم المالكي، بدوره، المشهداني من أجل تحقيق هدفين: الأول، كسر العرف الذي بات سائداً حول عدم السماح لمن خرج من منصب سيادي بالعودة إليه استناداً إلى مقولة «المجرب لا يجرب» التي طرحها السيستاني عام ٢٠١٤ وأصبحت بمنزلة «الفيتو» على عودة المالكي إلى رئاسة الحكومة؛ والهدف الثاني، نيل نفوذ أكبر في طريقة إدارة البرلمان والقدرة على مناكفة رئيس الحكومة محمد شياع السوداني المدعوم بشكل أساسي من قيس الخزعلي زعيم «عصائب أهل الحق»، عبر تعطيل تمرير القوانين التي تقترحها واستجواب الوزراء، فضلاً عن التحكم بجدول أعمال البرلمان بما يخدم أجندة «ائتلاف دولة القانون»، لاسيما صوغ قانون الانتخابات الذي يريد المالكي هندسته بطريقة تحدّ من قدرة السوداني، الذي نجح مؤخراً في استقطاب ثلاثين نائباً مستقلاً لتشكيل كتلة «دعم الدولة»، على استغلال منصب رئيس الوزراء والموارد المالية المتاحة له في التأثير في اتجاهات التصويت في الانتخابات النيابية المقبلة، سيما أن الرجلين يُتوقع أن يتنافسا على جذب دعم الكتلة الانتخابية ذاتها من أبناء الطبقة المتوسطة وموظفي الدولة التي تُصوِّت تقليدياً لصالح رمز السلطة.

> **الثنائي المالكي-الحلبوسي وجدا في تعطيل الانتخاب بديلاً أقل تكلفة**

على الجهة المقابلة، ضغط فريق السوداني-الخزعلي بقوة من أجل انتخاب النائب سالم العيساوي، على الرغم من أن مباحثات «الإطار التنسيقي» قبل يوم من جلسة ١٨ مايو الماضي العاصفة، كانت تشير إلى أن الأمور ذاهبة إلى مصلحة انتخاب محمود المشهداني، لاسيما بعد إعلان «تقدم» دعمها له من جهة، وفشل العيساوي في إقناع زعيم «ائتلاف دولة القانون» بمنحه الثقة، من جهة أخرى.

ويرى تحالف السوداني-الخزعلي في العيساوي، المتحدر من الأنبار، فرصةً إضافية لتقويض الحلبوسي وتفكيك حزبه وقاعدته الشعبية في الأنبار، من خلال الدفع نحو تكوين قيادة جديدة ذات امتداد عشائري واجتماعي أكبر، وهو ما ظهرت أولى مؤشراته بحضور خالد بتال وزير الصناعة عن حزب «تقدم» تلك الجلسة ممثلاً عن رئيس الوزراء للتأثير في النواب لمصلحة العيساوي، ما يؤشر إلى بداية عملية «نزوح» من معسكر «الحلبوسي» الى معسكر «السوداني» الذي يسعى بدوره إضعاف موقف الحرس الشيعي القديم (نوري المالكي ، وفالح الفياض ، وهادي العامري).

أمام هذه المعطيات، يبدو أن الثنائي المالكي-الحلبوسي وجدا في تعطيل انتخاب رئيس البرلمان واستمرار إدارته بالوكالة حتى إشعار آخر، بديلاً أقل تكلفة من عقد جولة الإعادة بين العيساوي الذي يحتاج إلى ٨ أصوات إضافية للفوز بالمنصب، وبين المشهداني الذي

> قد تؤدي هذه التسويات إلى انتخاب المشهداني على حساب العيساوي

يحتاج إلى ٢٩ صوتاً آخر، ما يُنذر بأزمة ممتدة لفترة مفتوحة.

السيناريوهات المحتملة لمستقبل رئاسة البرلمان

تبدو السناريوهات المطروحة حول مستقبل رئاسة مجلس النواب العراقي متقاربة جداً، وجميعها كما يبدو مرتبطة بقرار الفاعل الشيعي في المعادلة، إذ إن سيناريوهاً افتراضياً، مثل اتفاق «القوى السنية» على مرشح محدد لهذا المنصب بمعزل عن قرار «الإطار» الشيعي ليس مطروحاً أساساً، وفي حال حصل هذا السيناريو فلن يكون سوى صورة تكميلية لاتفاق «القوى الشيعية» أولاً.

كما تُمكن ملاحظة غياب الفاعلين الكورد من المعادلة نفسها بسبب الانقسام الواضح في موقف الحزبين الكرديَّين الرئيسيَن بين الجبهتين الشيعيتين داخل «الإطار»، إذ يميل حزب بارزاني إلى مصلحة المالكي، بينما يصوت حزب طالباني لمصلحة الخزعلي، ما يترك جلسة انتخاب رئيس البرلمان مفتوحة على السيناريوهات الآتية:

السيناريو الأول،

إرجاء انتخاب رئيس البرلمان إلى الفصل التشريعي المقبل مع ترجيح تغيُّر اتجاهات التصويت لاحقاً لتصب في مصلحة محمود المشهداني، وهو السيناريو الأكثر ترجيحاً بناءً على معطيات عدة، أهمها:

استمرار الانقسام الحاد في صفوف «الإطار التنسيقي» الشيعي بين جبهة نوري المالكي-فالح الفياض الداعمة لانتخاب محمود المشهداني لأسباب تتعلق أساساً بالحاجة إلى الحد من تنامي نفوذ قيس الخزعلي، الذي سيطر أتباعه على مكتب رئيس الوزراء وباتوا عملياً يمارسون سلطات واسعة في إصدار التوجيهات والتعليمات للوزراء، وبخاصة في المجال الاقتصادي وإحالة المشاريع والعقود، وبين جبهة السوداني-الخزعلي الداعمة لانتخاب سالم العيساوي بهدف إحكام السيطرة على الضلع الثالث من أضلاع مؤسسة الحكم، والانتهاء من الصداع الذي يمثله وجود الحلبوسي بوصفه مرجعية سياسية سنية قوية وديناميكية، كادت في لحظة واحدة أن تقلب موازين العملية السياسية بالانضمام إلى مشروع مقتدى الصدر لتشكيل حكومة الأغلبية السياسية، الذي كان الهدف الأساسي منه إقصاء الميليشيات الولائية والقوى الشيعية الموالية لإيران من معادلة السلطة والحكم.

تمرد الكثير من النواب على قادة كتلهم بدوافع ذاتية تتعلق بعدم القناعة بخيارات مرجعياتهم السياسية، أو بفعل الإغراءات المالية التي يقال بأنها عُرضت علانية قبيل كل جولة من جولات انتخاب رئيس البرلمان الأربع التي عقدت منذ شهر يناير الماضي.

تفسير المحكمة الاتحادية للمادة ٥٥ من الدستور العراقي، الذي حرر الكتل السياسية من القيد الزمني الوارد في نص المادة «١٢/ثالثاً» من النظام الداخلي لمجلس النواب التي ألزمت البرلمانَ بانتخاب رئيس البرلمان أو أي من نائبيه في الجلسة الأولى بعد حدوث الشغور في المنصب، ما جعل عقد الجلسة الأولى يتأخر شهرين بعد إقالة الحلبوسي، والجلسة الثانية بعد أربعة أشهر من الأولى، ما يعني أن تمديد الفصل التشريعي إلى شهر لن يكون كافياً لإعادة تنظيم صفوف الكتل الداعمة لكل واحد من المرشحَين.

ربْط الحلبوسي والمالكي، اللذين يملكان كتلتين

نيابيتين من ٧٥ نائباً، مواقفهما من تمرير بعض القرارات المهمة، مثل المصادقة على جداول السنة الثانية من الموازنة العامة الثلاثية، التي أثار الكشف عنها غضب الكثير من نواب الإطار التنسيقي، بسبب ما عَدُّوه غُبناً لحقوق المحافظات الجنوبية ومحاباة لإقليم كردستان، سيجعل نجاح فريق السوداني-الخزعلي في تمرير ترشيح سالم العيساوي أمراً أكثر صعوبة من تمرير محمود المشهداني.

السيناريو الثاني،

استمرار محسن المندلاوي في رئاسة البرلمان بالوكالة إلى أطول فترة ممكنة أو إلى نهاية الدورة الانتخابية. ويستند هذا السيناريو إلى جملة من المعطيات، من أبرزها:

تفضيل محمد الحلبوسي إبقاء المنصب شاغراً على ذهابه إلى مصلحة أي شخصية سنية أخرى، بما فيها محمود المشهداني، بما يضمن احتفاظه بمكانة الزعيم السني الأول حتى وهو خارج السلطة، والحيلولة دون تمكن رئيس البرلمان المقبل من توظيف هيبة المنصب وصلاحياته السياسية والاقتصادية في صنع زعامة سنية موازية ستسحب البساط من تحت قدميه إن عاجلاً أم آجلاً، ناهيك عن أن ظفر سالم العيساوي بالمنصب سيشكل تحدياً لنفوذ الحلبوسي أو ما تبقى منه في محافظة الأنبار.

ارتياح الكثير من قوى الإطار التنسيقي الشيعي، وبضمنهم النواب المستقلون القريبون من المندلاوي وعددهم يقترب من ١٥ نائباً، لفكرة الاستحواذ على منصب رئيس البرلمان ولو وكالةً.

الرخصة القانونية التي منحتها المحكمة الاتحادية للبرلمان في مواصلة عمله كالمعتاد، وعدم ترتيب أي أثر قانوني على شغور منصب الرئيس، رفعت الضغط عن الكتل السياسية لإيجاد تسوية مُرضية أو الاستعجال

> **اخفاق الانتخاب يشير إلى عمق الصراع الدائر حول هذا الاستحقاق**

في لعبة كسر الإرادة أو دفع الحلبوسي إلى تنفيذ وعيده بالانسحاب من الحكومة والبرلمان والعملية السياسية والتسبب بأزمة سياسية تستفز ردودَ فعل إقليمية ودولية من دون مبرر.

لكنْ ما لا يدعم هذا السيناريو وجود مخاوف داخل «الإطار» نفسه من طموحات المندلاوي، وإمكان تشكيله كتلة سياسية منافسة.

السيناريو الثالث،

** التوافق السريع بين قوى «الإطار التنسيقي» على دعم مرشح واحد. ويستند هذا السيناريو إلى جملة من المعطيات، من أهمها:

**ظهور بوادر زجّ مسألة انتخاب رئيس البرلمان في المساومات الجارية بين أقطاب الإطار التنسيقي بشأن منصبَي محافظ بغداد ومحافظ ديالى، مع توقيع الأعضاء الشيعة في مجلس محافظة بغداد على طلب إعفاء المحافظ المنتخب حديثاً بدعوى تجاوزه سن التقاعد، في حركة ضغط واضحة على زعيم «ائتلاف دولة القانون» نوري المالكي الذي يتبع المحافظ إليه، قد تتبعها خطوات أخرى في محافظة ديالى التي لا يزال المالكي يعلن أحقية ائتلافه في شغل منصب المحافظ فيها، طبقاً لاتفاق توزيع مناصب المحافظات بين قوى «الإطار التنسيقي».

**كسر مقتدى الصدر عزلته السياسية والعودة

> قيدت تفسيرات متباينة لنصوص الدستور منصب رئيس مجلس النواب

إلى حشد أنصاره في تحركات احتجاجية مطلبية أو سياسية، ما سيفرض على القوى الشيعية الأكثر انتفاعاً من حكومة محمد شياع السوداني، إعادة حساباتها والتوقف عن استفزاز «الحرس الشيعي القديم»، وبخاصة نوري المالكي الذي كشف في أكثر من مقابلة تلفزيونية خلال الشهور القليلة الماضية عن استعداده لمدّ يد التعاون مع زعيم التيار الصدري.

***وجود اتفاق شيعي ضمني على أهمية عدم السماح بتبلور مرجعية سياسية سنية قوية، تفاوض من موقع الند للندّ لتنفيذ جملة من الاستحقاقات الواردة في البرنامج الحكومي، والتي جرى التنكر لها من قبل «الإطار التنسيقي»، مثل قانون العفو العام وإعادة النازحين وإخراج قوات الحشد الشعبي من المدن السنية، ما يرفع من احتمالات التوافق على ترشيح محمد المشهداني لاعتبارات تتعلق بسنّه المتقدمة وافتقاره إلى قاعدة شعبية سياسية أو اجتماعية داعمة.

ومع إمكانية تبلور هذا السيناريو بوجهٍ عام، فإن تحقُّقه لن يكون سريعاً وسوف تحتاج قوى الإطار الى مزيد من الوقت للتوصل إلى اتفاق.

الاستنتاجات

إن مشهد خلوّ منصب رئيس البرلمان في العراق، بصورة مؤقتة أو حتى دائمة، ينسجم تماماً مع السياق السياسي الـذي يشهده العراق اليوم، وهو سياق سمح من خلال تظافر عوامل مختلفة، بهيمنة «الإطار التنسيقي» على المشهد العراقي مخدوماً باختلال التوازن السياسي الذي أوجده انسحاب التيار الصدري من المعادلة السياسية، والانقسام الحاد ضمن القوى السنية، وضمن القوى الكردية أيضاً.

وقـد سمح هـذا «الاستفراد السياسي» للقوى الشيعية (الإطار التنسيقي) بالدرجة الأساس، وبدرجات أخرى للقوى الكردية (الاتحاد الوطني الكردستاني والاتحاد الإسلامي) والسنية (السيادة والعزم والحزب الإسلامي) الأكثر قرباً من إيران، بالعمل على إضعاف خصومها المحليين داخل المكونات نفسها، والعمل على سياسة «تمكين» يراد لها أن تستمر لتفرض أمراً واقعاً مستقبلياً.

ولا يخرج الجدل حول منصب رئاسة البرلمان عن مشهد «الاستفراد السياسي» هذا، وما يترتب عليه من عدم الرغبة في تشكل زعامة للمجتمعات السنية قادرة على جمعها حول توجه واحد، وإن كان يضاف إليه رغبة إيرانية في تقويض أي اتجاه يدعم أفكاراً تتعلق بإنشاء إقليم فيدرالي في الأنبار وما يترتب عليه من قطع الامتداد الجيوسياسي الإيراني نحو البحر المتوسط.

وبهذا الحال، فإن تقليص «حزب تقدم» بزعامة الحلبوسي لطموحاته في استمرار السيطرة على منصب رئيس البرلمان، وتبني اختيار محمود المشهداني البعيد أساساً من الحزب والقريب من قوى الإطار، لم يكن مجرد تراجع «براغماتي» بل محاولة لتلافي المزيد من الانهيارات داخل الحزب تحت وقع الهجوم المستمر ضده، ومع ذلك لم يكن ذلك كافياً لتمرير ترشيح المشهداني لأن المطلوب هو عدم احتفاظ الحلبوسي بأيّ من مكامن القوة خلال المرحلة المقبلة التي تنبئ بعودة التيار الصدري إلى المشهد، ما يعني تهيئة مبكرة لأرضية لن تسمح للصدر باستعادة طموح إنشاء تحالف يقود الحكومة بمعزل عن قوى الإطار الأخرى.

رستم محمود:

أزمة رئاسة مجلس النواب تحيي دعوات لإقليم سنّي

المرصد عن النهار العربي/ مع استعصاء انتخاب رئيس جديد للبرلمان العراقي ومباشرة الإجراءات البرلمانية لتحويل عيد الغدير إلى عطلة رسمية على مستوى البلاد، ارتفعت مجدداً أصوات في المحافظات ذات الغالبية السنية للمطالبة بإنشاء «إقليم سُنّي»، شبيه بإقليم كردستان، لحفظ خصوصية المكون السنّي العراقي، بحسب رأي المطالبين.

هذه المطالبات يقودها عبر وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي ناشطون مدنيون وقادة رأي ضمن التشكيلات السياسية السُنّية الأساسية في البلاد، لأن القادة السياسيين لا يستطيعون طرح الموضوع مباشرة وعلناً، خشية التبعات السياسية وحتى الأمنية التي يمكن أن تطالهم جراء ذلك.

فالأجهزة الدعائية والقضائية والسياسية المرتبطة بالأحزاب المركزية الشيعية والفصائل المسلحة التابعة لها، عادة ما تنعت أصحاب تلك الدعوات بالعمالة للخارج والاستجابة لأجندات معادية للعراق بغية تفكيكه وتقسيمه طائفياً. لكن رغم ذلك فإن فيضاً متنامياً من الكتابات والمقاطع المصورة على

> المطالبات يقودها عبر وسائل الإعلام ناشطون مدنيون وقادة رأي

وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي صار يعبّر عن ذلك، بالإضافة إلى نداءات واضحة من الناشطين والسياسيين المقيمين في إقليم كردستان وخارج العراق.

وتوسعت هذه المطالبات عقب إقالة البرلمان العراقي زعيم حزب «تقدم» محمد الحلبوسي من رئاسة البرلمان أواخر العام الماضي، وهو زعيم أكبر حزب وكتلة برلمانية سُنّية في البلاد، فيما أعاقت الكتل البرلمانية الشيعية انتخاب رئيس جديد للبرلمان منذ ذلك الوقت، وإبقاء المنصب السُنّي الأول في البلاد شاغراً، مع إمعان في زيادة التناقضات والخلافات بين القوى السُنّية الرئيسية في البلاد، وصل إلى حد استخدام المحكمة الاتحادية مجدداً لمنع المرشح التوافقي الشيخ شعلان الكريّم من الوصول إلى المنصب.

وأفادت معلومات متطابقة تسربت عقب إقالة الحلبوسي، بأن هذا الأخير اجتمع مع عدد من القادة والزعماء المحليين في محافظة الأنبار، منهم الزعيم العشائري علي حاتم السلمان ونجل القائد السابق لتنظيم «الصحوات» في العراق أحمد أبو ريشة، ناقشوا خلاله إحياء مشروع تشكيل إقليم سُني في البلاد، عبر الطرق القانونية الدستورية، وإن بتسمية غير مباشرة وعلنية لذلك، تكون محافظة الأنبار الغربية، أكبر محافظات العراق، مركزاً له، ومن ثم يتوسع مستقبلاً ليشمل محافظات مثل الموصل وصلاح الدين وديالى، ذات الغالبية السُنية.

ورغم نفي القيادات السياسية والأهلية الدخول في تلك النوعية من النقاش أثناء اجتماعهم الذي قالوا إنه حدث مصادفة، إلا أن التحركات المضادة لهم من القوى المقربة من التيارات المركزية الحاكمة في البلاد، في المنطقة نفسها، بالإضافة لأطروحات شخصيات ثقافية ومدنية مقربة منهم، أشارت إلى وجود ذلك الجو من النقاشات غالباً.

التوجهات نحو المطالبة بتشكيل إقليم سُنّي ارتفعت مع مطالبة زعيم «التيار الصدري» مقتدى الصدر بتحويل مناسبة عيد الغدير (الشيعي) إلى عطلة رسمية في البلاد، والاستجابة السريعة لطلبه من قِبل كتلة برلمانية شيعية ضمن البرلمان، إذ إن لعديد من الشخصيات والقوى السياسية السُنّية رأت في الأمر خطوة أخرى لـ«تشييع» مؤسسات الدولة العراقية وكيانها.

وقال «الحزب الإسلامي العراقي»، في بيان صحافي، إن «مقترح اعتماد عيد الغدير عطلة رسمية لا يتوافق مع احتياجات العراق اليوم... لهذه

> بحسب المادتين 116 و120 من الدستور يمكن اقامة إقليم فدرالي

المناسبة خصوصية لدى مكوّن دون آخر، لكنها ستعيد إنتاج دوامة الفعل ورد الفعل بما لا يخدم المصلحة الوطنية العليا». أما حزب «متحدون» بزعامة رئيس البرلمان الأسبق أسامة النجيفي فقال في بيان رسمي: «في هذه المرحلة المفصلية التي يعيشها العراقيون، من الأجدر البحث عن نقاط اتفاق جديدة بعيداً عن السرديات الطائفية... إن عيد الغدير أو عيد الولاية بحسب السردية التي يعتنقها الفقه الشيعي يكفّر من لا يعتقد ذلك».

تناقضات النخبة

الباحثة في الشؤون السياسية نورهان القلمجي شرحت في حديث إلى «النهار العربي» ما أسمته التناقض الداخلي للنخبة السياسية السُنّية في العراق، وتأثير ذلك على صوغ مشروع سياسي استراتيجي خاص بالمكون ضمن الكل العراقي، وقالت: «على العكس من النُّخب والقوى السياسية الكردية والشيعية الواضحة في تعبيراتها الطائفية، فإن النُخب والقوى السُنّية شديدة التقية والحذر في إعلان نياتها وتوجهاتها الحقيقية.

لم يأتِ ذلك من خشيتها من إمكان الصدام مع القوى الشيعية النظيرة فحسب، بل لطبيعتها القومية التقليدية وامتثالها لمعتقد يظن أنها الحمال الوحيد للوطنية العراقية الحامية للكل الوطني، رغم تأكدها الضمني من عدم جدارة هذا المعتقد، راهناً على الأقل، وطبيعته الاستحواذية/البعثية خلال مراحل سابقة.

لأجل ذلك، تراها تنكر كل ما يتعلق بذلك علناً، رغم المناقشات الضمنية التي تخوضها في ما بينها بذلك الشأن، وتأكدها من عدم وجود أي حلول أو إمكان لحلحلة الأوضاع والصراعات الداخلية العراقية إلا بمزيد من اللامركزية السياسية والاقتصادية والإدارية، خصوصاً أن ذلك أصبح مطلباً جماهيراً ملحاً بعد انتهاء الحرب ضد تنظيم «داعش»، وانتشار فصائل الحشد الشعبي في الكثير من المناطق السُنية».

وبحسب المادتين ١١٦ و١٢٠ من الدستور العراقي، فإن أي محافظة أو محافظات عدة عراقية تستطيع أن تتحول إلى إقليم فدرالي، أسوة بإقليم كردستان، شرط موافقة ثلثي أعضاء مجلس المحافظة على ذلك، وتنظيم استفتاء داخل المحافظة أو محافظات عدة راغبة في ذلك، ما يعني أن خلق إقليم في المناطق السُنية لا يعاني عوائق قانونية، بل سياسية وأمنية.

سونر جاغابتاي, سيلين أويسال, بلال وهاب:

إعادة ضبط العلاقات بين العراق وتركيا

*معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى

تحليل موجز:يبدو أن القمة التي عُقدت مؤخراً بين العراق وتركيا أزالت العديد من المسائل الشائكة التي تعكّر العلاقة الثنائية منذ وقت طويل، بدءً من الحقوق المتعلقة بالمياه وإلى عنف «حزب العمال الكردستاني»، مما خلق تحديات ومنافع محتملة على حد سواء لمصالح الولايات المتحدة داخل العراق وخارجه.

في ٢٢ نيسان/إبريل، سافر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى بغداد للاجتماع برئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، في أول زيارة له إلى العراق منذ ثلاثة عشر عاماً. وتمخضت الرحلة عن العديد من الاتفاقيات الثنائية المهمة في مجالات الطاقة والمياه والأمن والتجارة والنقل، مما يشير إلى رغبة متبادلة في تحسين العلاقات. ونظراً للطبيعة المضطربة للعلاقات العراقية التركية منذ خمسينيات القرن الماضي، يمكن أن يمثل هذا التطور نقطة تحول تاريخية. إن الأسئلة التي تطرح نفسها هنا لماذا تعمل أنقرة وبغداد على إصلاح علاقاتهما الآن، وما هي تداعيات إعادة ضبط العلاقات على الشرق الأوسط ككل وعلى السياسة الأمريكية؟

علاقة في حالة سقوط حر منذ عقود

تدهورت العلاقات بين البلدين بعد انقلاب عام ١٩٥٨ ضد ملك العراق فيصل الثاني. فقد أدى الانقلاب وما تلاه من صعود لنظام «البعث» الاشتراكي في بغداد إلى وضع العراق وتركيا العضو في «حلف شمال الأطلسي» («الناتو») في مواجهة أحدهما الآخر خلال الحرب الباردة. كما ظهرت خلافات ثنائية مختلفة، بما فيها خلافات على الحقوق المتعلقة بمياه نهرَي دجلة والفرات، حيث تسيطر تركيا على المنبع. واستمرت العلاقات بالتدهور بعد الحرب الباردة في التسعينيات، عندما أصبح شمال العراق الجبلي ملاذاً لـ«حزب العمال الكردستاني» المدرج على قائمة الإرهاب الأمريكية والذي كان يخوض حرباً ضد الحكومة التركية منذ الثمانينيات.

ولم تؤدِ نهاية حكم صدام حسين عام ٢٠٠٣ إلى إصلاح العلاقة بين البلدين. فرفض تركيا المشاركة في التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة، والنفوذ الإيراني المتزايد بعد الحرب منعا أنقرة من إرساء أي نفوذ لها في بغداد. وظل النفوذ التركي مقتصراً على الطائفة التركمانية الصغيرة في العراق، ومعقل العرب السنة في محافظة الموصل، وإقليم كردستان في الشمال. ومن جانبها، كانت بغداد منشغلة بالصراع الداخلي والتحدي المتمثل بموازنة العلاقات مع إيران والولايات المتحدة، مما لم يترك لها مجالاً لتطوير سياسة متماسكة تجاه تركيا.

لماذا قد تغير القمة كافة المعطيات؟

من خلال التطرق مباشرة إلى العديد من القضايا العالقة بين البلدين، تَعِد قمة أردوغان-السوداني بتحسين العلاقة بشكل كبير مع تعزيز النفوذ التركي في بغداد.

إدارة المياه. منذ أن بدأت تركيا ببناء سدود كبيرة لتوليد الطاقة الكهرومائية على نهري دجلة والفرات في السبعينيات، أعرب العراق وسوريا عن مخاوف عميقة من احتمال قيام أنقرة باستخدام المياه كسلاح ضدهما (إذ يقع العراق في اتجاه مسار كلا النهرين، بينما تقع سوريا في اتجاه مسار نهر الفرات). وفي عام ١٩٨٣، شكلت الدول الثلاث لجنة فنية مشتركة لمناقشة إدارة النهرين، إلا أنها لم تتوصل إلى تسوية ثلاثية على الرغم من توقيع ترتيبات ثنائية. ففي عام ١٩٨٧، على سبيل المثال، وقّعت أنقرة معاهدة مع دمشق لإطلاق ٥٠٠ متر مكعب من المياه في الثانية من نهر الفرات. وبعد ثلاث سنوات، وقّعت دمشق اتفاقية مع بغداد تعد فيها بتقديم ٥٨ في المائة من تلك المياه للعراق. لكن الاتفاق العراقي التركي لا يزال الحلقة المفقودة.

بالإضافة إلى ذلك، عمدت أنقرة في بعض الأحيان إلى تخفيض أو قطع تدفق مياه كلا النهرين عند جمع المياه لسدودها الكبيرة، مثل كيبان وكاراكايا وأتاتورك على نهر الفرات وإليسو على نهر دجلة. ويُعزى ذلك أيضاً إلى أسباب جيوسياسية، كما حدث عندما قطعت مياه نهر الفرات في عام ١٩٩٠ بعد غزو العراق للكويت (في ذلك الوقت، لم يكن لدى تركيا سدود كبيرة كانت ستسمح لها بقطع مياه نهر دجلة). وقد أثارت

تلك الخطوات مخاوف لدى بغداد ودمشق بشأن أمنهما المائي، مما دفعهما إلى التصدي لتركيا بأساليب أخرى، بدءاً من تعزيز العلاقات مع الاتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة ووصولاً إلى إيواء «حزب العمال الكردستاني».

وخلال قمة الشهر الماضي، وقّعت تركيا والعراق اتفاقية إطارية للتعاون، إلى جانب العديد من مذكرات التفاهم التي تهدف إلى «تخصيص المياه العابرة للحدود بشكل عادل ومنصف وتحديد هدف للاستخدام الفعال والمعقول للمياه». كما التزمت أنقرة بتقديم المساعدة الفنية في مجال إدارة المياه، بما في ذلك أنظمة وتقنيات الري الحديثة. ويكمن الاختبار الفعلي فيما إذا كانت الشركات التركية قادرة على تنفيذ مشاريع الأعمال الزراعية على الأراضي العراقية في ظل عجز مزمن في الحكم المحلي وتهديدات محتملة بالعنف من «حزب العمال الكردستاني» والميليشيات المدعومة من إيران.

الضغط على «حزب العمال الكردستاني».

في التسعينيات، بنى «حزب العمال الكردستاني» العديد من المعسكرات على طول حدود العراق الجبلية مع إيران وتركيا، مستغلاً فراغ السلطة ومنطقة حظر الطيران التي فرضتها الولايات المتحدة في الشمال. وقبل الإطاحة بصدام وبعدها، أمرت أنقرة مراراً وتكراراً بتنفيذ عمليات توغل عسكرية تستهدف هذه المعسكرات، مما أثار انتقادات شديدة من جانب بغداد على خلفية انتهاك سيادتها.

واليوم، تحتفظ تركيا بما يقرب من أربعين موقعاً عسكرياً داخل العراق، كما كثفت الضغط على «حزب العمال الكردستاني» باستخدام الطائرات بدون طيار والحملات العسكرية الموسمية. وتقلق أنقرة من تلقي «وحدات مقاومة سنجار» التي تدور في فلك «حزب العمال الكردستاني» أموالاً من الحكومة العراقية كجزء من «قوات الحشد الشعبي».

وقد شهدت هذه القضية تغييراً جذرياً قبل فترة وجيزة من زيارة أردوغان، حين صنّف العراق «حزب العمال الكردستاني» رسمياً «منظمة محظورة». ومن ثم فإن التوغل العسكري التركي المقبل، الذي يحظى بمباركة بغداد، قد يؤدي إلى فرض طوق وقائي (أمني) تركي دائم داخل الأراضي العراقية.

فقد تعهد أردوغان بإنشاء مثل هذه المنطقة للدفاع عن الحدود ضد تسلل «حزب العمال الكردستاني». وفي المقابل، تحصل بغداد على صفقة مياه وحصة في ما يسمى بـ «طريق التنمية»، كما هو موضح أدناه.

«طريق التنمية» والتكامل الاقتصادي.

تخلل القمة تخطيط ملموس للطريق التجاري المقترح المعروف بـ «طريق التنمية»، الذي سيربط المحيط الهندي بأوروبا وسيمتد جزء من الطريق من ميناء الفاو المزمع إنشاؤه في العراق براً إلى موانئ تركيا على البحر الأبيض المتوسط. وما ساهم في تسريع وتيرة التخطيط هو الإعلان مؤخراً عن الممر الاقتصادي المدعوم من الولايات المتحدة بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا، والذي تم الإعلان عنه رسمياً في أيلول/ سبتمبر الماضي، والذي سيهمش تركيا والعراق في حال تم تنفيذه.

وقد أصبح اقتراح «طريق التنمية» أكثر قابلية للتطبيق منذ ذلك الحين بسبب اندلاع الحرب بين «حماس» وإسرائيل، والتي ترافقت مع هجمات على الشحن في البحر الأحمر وتحديات أخرى للممر الذي اقترحته الولايات المتحدة. وخلال القمة، وعد أردوغان السوداني بأن أنقرة ستستثمر في «طريق التنمية»، الذي حصل أيضاً على دعم مالي من قطر والإمارات العربية المتحدة.

وفي حالة تنفيذ المشروع، فإنه سيخلق المزيد من الترابط الاقتصادي بين تركيا والعراق، مما يجبرهما على مناقشة خلافاتهما بدلاً من تصعيد التوترات بشكل متكرر.

فمن المرجح أن تقوم شركات قطاع البناء القوي في تركيا ببناء جزء كبير من البنية التحتية للطرق السريعة والسكك الحديدية في جميع أنحاء العراق. ويبدو أن الميليشيات أكثر ميلاً للحصول على جزء من الإيرادات الناتجة عن المشروع بدلاً من تخريبه.

ولا يزال دور «إقليم كردستان» في هذه المبادرة غير واضح. ويشعر الكثيرون في «الحزب الديمقراطي الكردستاني» المهيمن بالقلق من أن يتجنّب «طريق التنمية» أراضيهم ويضعف احتكارهم للتجارة عبر الحدود مع تركيا.

وفي غضون ذلك، تحركت أنقرة ضد منافس «الحزب الديمقراطي الكردستاني»، أي «الاتحاد الوطني الكردستاني»، متهمةً إياه بإيواء «حزب العمال الكردستاني». على سبيل المثال، أوقفت «الخطوط الجوية التركية» رحلاتها من أنقرة إلى السليمانية، معقل «الاتحاد الوطني الكردستاني»، مما زاد من عزلة التنظيم.

إعادة المركزية العراقية.

في السياق الأوسع نطاقاً، تريد أنقرة تعزيز ديناميكيات إعادة المركزية التي وجهت العديد من إجراءات بغداد في السنوات الأخيرة. ففي عام ٢٠١٧، عملت أنقرة مع بغداد (وطهران) لوقف محاولة استقلال «إقليم كردستان».

ومؤخراً، تم إغلاق خط الأنابيب بين العراق وتركيا منذ أوائل عام ٢٠٢٣.

وعلى الرغم من أن هذا الوضع نشأ عن شكوى عراقية ضد تركيا أمام «غرفة التجارة الدولية»، إلا أن النتيجة خدمت هدف البلدين المشترك المتمثل في إعادة المركزية، حيث لن يعُد بإمكان الكرد تصدير النفط بشكل مستقل بل يتوجب عليهم اللجوء إلى بغداد من أجل التوصل إلى حل قابل للتطبيق.

ويشير التجميد المستمر لخط الأنابيب إلى أن أنقرة ستدعم السوداني بينما يعيد فرض سلطته المركزية، دون التضحية بالنفوذ التركي على «إقليم كردستان» الذي يشهد انقسامات متزايدة.

وفيما يتعلق بالمسألة الأخيرة، التقى أردوغان بزعيم «الحزب الديمقراطي الكردستاني» مسعود بارزاني في نيسان/إبريل خلال زيارته الأولى للعراق منذ عام ٢٠١٧، مما يشير إلى أنه سيواصل توطيد العلاقات مع «الحزب الديمقراطي الكردستاني»، وتحسين العلاقات مع بغداد، وعدم التساهل بأي شكل من الأشكال مع «الاتحاد الوطني الكردستاني».

التداعيات على السياسة الأمريكية

يمثل تركيز تركيا المتجدد على العراق تحديات وفرصاً للولايات المتحدة، لا سيما في ظل علاقة واشنطن المتوترة في الغالب مع أنقرة.

أولاً، يكمن الدافع الرئيسي وراء هذا التحول في توقع تركيا انسحاب الولايات المتحدة من العراق في النهاية.

بالإضافة إلى ذلك، نظراً لأن الشرق الأوسط أصبح ساحة للمنافسة الاقتصادية الأمريكية المتنامية مع الصين، تسعى تركيا إلى الاضطلاع بدور في إعادة تشكيل طرق التجارة العالمية، وذلك جزئياً من خلال التعاون مع العراق.

وقد يؤدي الفراغ الذي سيخلفه الانسحاب الأمريكي أيضاً إلى تعزيز الوفاق الودي بين تركيا وإيران. وعلى الرغم من أن موقف طهران من هذا الاحتمال لا يزال غير واضح، يبدو أنها تتسامح بحذر مع مبادرات أنقرة الاقتصادية والعسكرية في العراق.

وفي الوقت نفسه، قد تلتقي مصلحة تركيا في العراق في النهاية مع أولويات أمريكية معينة. فتعزيز علاقات بغداد مع دولة مجاورة أخرى يمكن أن يشكل ثقلاً موازناً قيّماً في مواجهة نفوذ إيران.

وعلى نطاق أوسع، تسعى أنقرة إلى إنشاء محور نفوذ تركي بين الشمال والجنوب يمتد عبر العراق إلى الخليج العربي، وربما يعيق «الجسر البري» إلى البحر الأبيض المتوسط، الذي تطمح طهران إلى إنشائه منذ فترة طويلة.

وفي الوقت الحالي، يجب على واشنطن أن تستمر في نهج الانتظار والترقب، مع السماح بحذر لتركيا بتعميق علاقاتها مع العراق مع ترك الباب مفتوحاً أمام عمليات تآزر ثلاثية ومتعددة الأطراف محتملة، بما في ذلك بين «الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا» و«طريق التنمية». وينطبق الأمر نفسه على الاتحاد الأوروبي، الذي قد يدعم المنافع المحتملة لـ «طريق التنمية» من خلال الاتحاد الجمركي القائم بين الاتحاد الأوروبي وتركيا.

ومع ذلك، فإن أي دعم من الاتحاد الأوروبي لمشاريع أنقرة في العراق سيعتمد على إعادة ضبط العلاقات التركية الأوروبية، الأمر الذي لم يتحقق بعد.

*الدكتور سونر چاغاپتاي هو زميل أقدم في برنامج الزمالة «باييير فاميلي» ومدير «برنامج الأبحاث التركية» في معهد واشنطن.

*سيلين أويسال هي زميلة زائرة للعام ٢٠٢٣-٢٠٢٤ في معهد واشنطن، ودبلوماسية في الإقامة من قبل «الوزارة الفرنسية لأوروبا والشؤون الخارجية».

*الدكتور بلال وهاب هو زميل أقدم في برنامج الزمالة «ناثان وإسثير ك. فاغنر» في معهد واشنطن، حيث تركز مقالاته وتحليلاته على الحوكمة في المنطقة الكردية العراقية وفي العراق ككل.

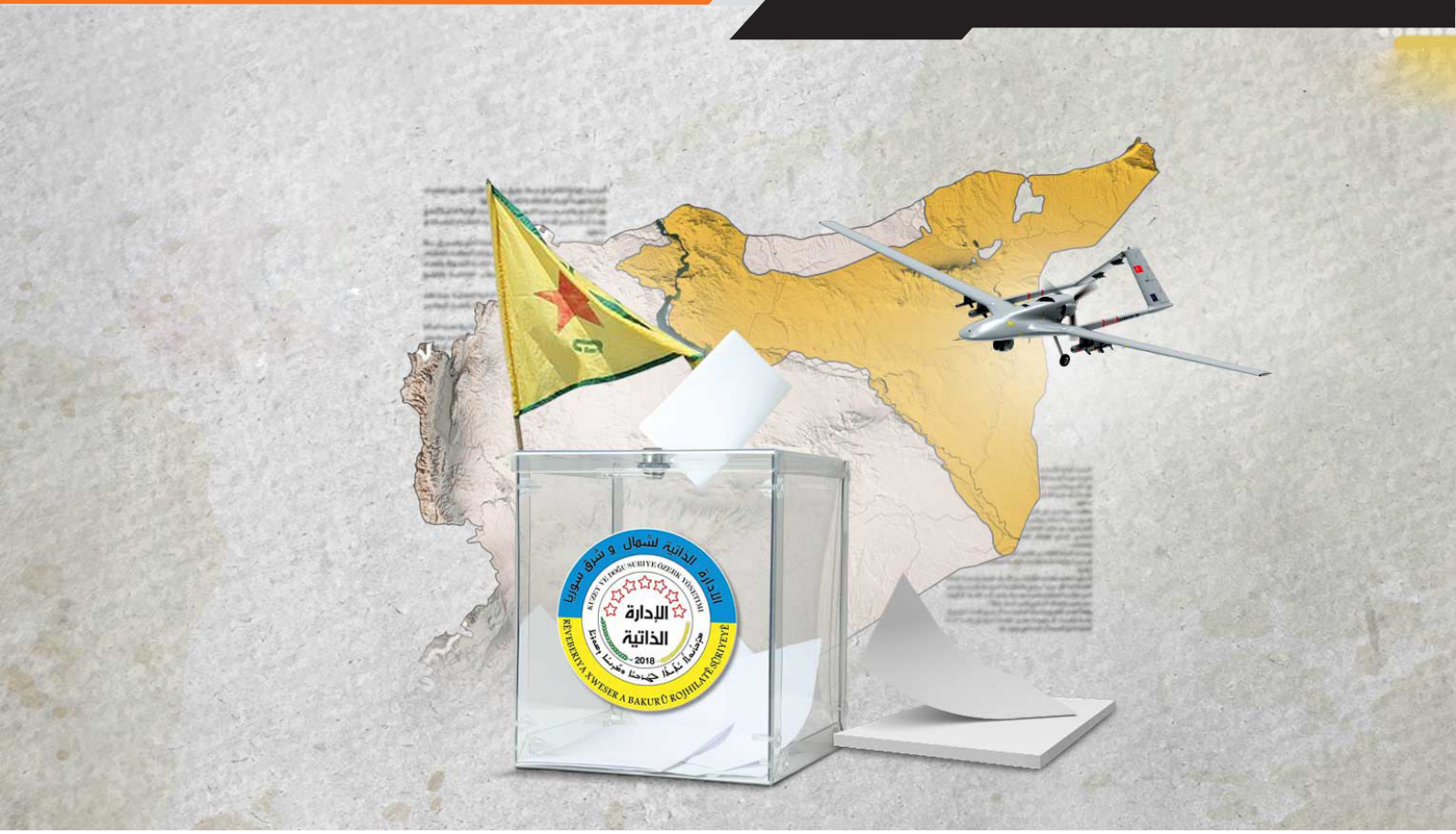

تجنبا لأخطاء الجيران

استجابة كردية لامريكا في تاجيل الانتخابات المحلية

المونيتور الامريكي/ الترجمة : المرصـد

امبرين زمان: أعلنت السلطات في الإدارة الذاتية الديمقراطية التي يقودها الكرد في شمال وشرق سوريا (DAANES)، يوم الخميس، تأجيل الانتخابات المحلية الأولـى التي كان من المقرر إجراؤها منذ الهزيمة الإقليمية لتنظيم داعش وسط تهديدات تركية بعمل عسكري وتهديدات أمريكية. التحذيرات التي كانت في وقت سيء.

وقالت لجنة الانتخابات إن الانتخابات، التي كان

> **الإجماع السائد هو أن معارضة إدارة بايدن كانت المحرك الرئيسي للتأجيل.**

من المقرر إجراؤها في ١١ يونيو/حزيران، ستؤجل حتى أغسطس/آب على الأقل. وهذه هي المرة الثانية التي يتم فيها تأجيل الانتخابات.

وقالت لجنة الانتخابات إن القرار اتخذ بعد أن تقدمت أربعة أحزاب سياسية بطلب إلى اللجنة لتأجيل الانتخابات، قائلين إنه لم يكن لديهم الوقت الكافي للقيام بحملاتهم الانتخابية.

وبموجب شروط شبه الدستور الجديد، أو «العقد الاجتماعي»، الذي تبنته الإدارة الذاتية الديمقراطية التي يقودها الكرد في شمال وشرق سوريا ، يُسمح للمرشحين بالقيام بحملاتهم لمدة ٢٠ يومًا على الأقل بعد الإعلان عن موعد الانتخابات.

وتم الإعلان عن الانتخابات المحلية، التي ستغطي سبع مناطق إدارية بما في ذلك العديد من المناطق ذات الأغلبية العربية، في ٢٠ مايو بعد إلغاء الموعد الأولي في ٣٠ مايو.

ومع ذلك، فإن الإجماع السائد هو أن معارضة إدارة بايدن ، التي تم بثها علنًا وفي السر، كانت الدافع الرئيسي للتأجيل.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية فيدانت باتيل خلال مؤتمر صحفي الأسبوع الماضي: "إن أي انتخابات تجرى في سوريا يجب أن تكون حرة ونزيهة وشفافة وشاملة، كما يدعو قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٢٢٥٤". وقال باتيل: «لا نعتقد أن الظروف لإجراء مثل هذه الانتخابات متاحة في شمال شرق سوريا». وأضاف أن إدارة بايدن حثت المسؤولين المحليين على إلغاءها.

وينتشر ما يقدر بنحو ٩٠٠ من القوات الخاصة الأمريكية في شمال شرق سوريا، كجزء من حملة مستمرة لإضعاف وتدمير فلول تنظيم الدولة الإسلامية. ويُنظر إلى وجودهم على أنه أمر بالغ الأهمية لأمن المنطقة التي تديرها الإدارة الذاتية الديمقراطية ، والتي تواجه هجومًا مستمرًا من قبل تركيا وهجومًا محتملاً من قبل النظام السوري.

وتعتبر تركيا الإدارة الذاتية الديمقراطية جزءًا لا يتجزأ من حزب العمال الكردستاني الذي يقاتل الجيش التركي من أجل الحكم الذاتي. وذلك لأن العديد من كوادرها الرئيسية خدموا سابقًا في صفوف المقاتلين المعينين من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي باعتبارهما "إرهابيين" احتراماً لتركيا – وهي حليف رئيسي، وإن كان لا يمكن الاعتماد عليه بشكل متزايد، في حلف شمال الأطلسي (الناتو).

وفي حديثه خلال مناورة عسكرية في ٣٠ أيار/مايو، قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان: «إننا نتابع عن كثب الأعمال العدوانية التي تقوم بها المنظمة الإرهابية ضد سلامة أراضـي بلدنا وسوريا بحجة الاستفتاء.

لقد سبق أن أوضحنا سياستنا بشأن هذه القضية

> القرار اتخذ بعد أن تقدمت أربعة أحزاب سياسية بطلب إلى اللجنة للتأجيل

في تركيا، خارج حدودها الجنوبية. لن نسمح أبدًا للمنظمة الانفصالية بإقامة «دولة إرهابية» في شمال تركيا والعراق.

زعزعة استقرار المنطقة

وأكد مسؤولو إدارة بايدن، الذين تحدثوا للمونيتور على خلفية ذلك، أن المخاوف من عملية عسكرية تركية من شأنها أن تزيد من زعزعة استقرار المنطقة وتقويض الحرب ضد داعـش، كانت من الأسباب الرئيسية للطلب.

بالإضافة إلى ذلك، فإن حقيقة أن كتلة المعارضة الرئيسية، المعروفة باسم المجلس الوطني الكردي، كانت تقاطع الانتخابات قد ألقت بالفعل بظلالها على شرعيتها.

إن الجزء الأكبر من الأحزاب الثلاثين أو نحو ذلك التي تم ترخيصها لخوض الانتخابات هي إما متحالفة مع حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD)، الذي يتقاسم السلطة في الإدارة الذاتية، أو على علاقة جيدة معه.

في عام ٢٠١٩، بعد فترة وجيزة من غزو تركيا لمساحات واسعة من الأراضـي التي تسيطر عليها زعزعة استقرار المنطقة في عملية تسمى «نبع السلام» والتي أعطاها الرئيس دونالد ترامب الضوء الأخضر، بـدأت الولايات المتحدة بالتوسط بين المجلس الوطني الكردي وحزب الاتحاد الديمقراطي.

ويمثل هذا الجهد أول مشاركة مباشرة لها في الشؤون السياسية الداخلية للكرد السوريين.

تجنب أخطاء جيرانك

إن عواقب دعوة أمريكية مماثلة في عام ٢٠١٧ إلى حكومة إقليم كردستان للكف عن الاستفتاء على الاستقلال لا تزال حاضرة في أذهان الكرد.

وأغلقت بغداد مجالها الجوي أمام الرحلات الجوية القادمة إلى كردستان العراق، في حين قامت القوات العراقية والميليشيات الشيعية بطرد الكرد العراقيين من مساحات واسعة من الأراضي المتنازع عليها، وأهمها من حقول النفط في كركوك. وجلست إدارة ترامب مكتوفة الأيدي.

من الواضح أن قرار عدم استعداء الولايات المتحدة – الحليف الوحيد للكرد السوريين، وإن كان غير مبالٍ على نحو متزايد – كان حكيماً بشكل واضح، لكن آثاره من المرجح أن تضعف مصداقية الادارة الذاتية في عدة جوانب. الاستعدادات للانتخابات، التي اعتبرها الرئيس المشترك لحزب الاتحاد الديمقراطي ، صالح مسلم، في مقابلة حصرية هذا الأسبوع مع المونيتور، جارية على قدم وساق.

وكان هدفهم الأساسي هو تعزيز شرعية الدولة البدائية التي يقودها الكرد. والأمل معقود على أنها ستحقق مع مرور الوقت وضعاً مماثلاً لوضع كردستان

> **عواقب دعوة أمريكية مماثلة في عام 2017 لا تزال حاضرة في أذهان الكرد.**

العراق في الفترة التي سبقت الاحتلال الامريكي للعراق، وأن تتمتع بالدعم المفتوح من الحكومات الغربية والمشاركة مع الهيئات العالمية مثل الأمم المتحدة.

وتبذل تركيا كل ما في وسعها لتجنب مثل هذه النتيجة. بالنسبة للولايات المتحدة، المنطقة ببساطة ليست ذات أهمية استراتيجية كافية للاستثمار فيها سواء دبلوماسيًا أو غير ذلك على حساب عبور تركيا.

قليلون هم من يصدقون أن الانتخابات قد تم تأجيلها مرة أخرى لأسباب لوجستية بحتة. من المرجح أن ترتفع الشكوك في المناطق ذات الأغلبية العربية، ولا سيما دير الزور، حيث تصاعد الاستياء من الإدارة التي يقودها الكرد إلى مواجهات عنيفة في العام الماضي .

وقال القادة الكرد السوريون إن النظام في دمشق والميليشيات المدعومة من إيران شجعت نشاط الاضطرابات القبلية.

هناك استياء شعبي متزايد بسبب الافتقار إلى الأمن والفرص الاقتصادية، وقد تفاقم كل هذا بسبب هجمات تركيا المنهكة على البنية التحتية الحيوية .

ومما زاد الطين بلة أن الإدارة المحلية أعلنت في مايو/أيار أن سعر شراء القمح لهذا العام تم تحديده عند ٠٫٣١ دولار للكيلوغرام أو ٣١٠ دولارات للطن، بانخفاض عن ٠٫٤٣ دولار في العام السابق، مما أثار احتجاجات المزارعين في المناطق الكردية والعربية على حد سواء.

ويعرض النظام السوري سعر شراء أعلى بنحو ٣٦٦ دولاراً للطن. وألقى مسؤولو الادارة الذاتية باللوم في انخفاض سعر الشراء على عزلتها الاقتصادية الناجمة عن العقوبات الدولية وتأثيرات الهجمات التركية على البنية التحتية المحلية.

واعترف صالح مسلم في مقابلة أجريت معه اليوم أن تأجيل الانتخابات المحلية لفترة طويلة من المرجح أن يؤدي إلى إضعاف الحماس الشعبي فيها. علاوة على ذلك، ليس من المؤكد حتى أنها ستعقد في أغسطس، حسبما قالت عدة مصادر كردية سورية لديها معرفة وثيقة بعملية صنع القرار. وتوقع أحد المصادر، الذي تحدث شريطة عدم الكشف عن هويته، أن يتقلب الرؤساء حول ما أسماه «الإدارة المتعثرة» للعملية.

«تم إجراء الكثير من الاستعدادات، وبدأت الحملة الانتخابية. وقال مسلم للمونيتور: «إذا اتخذت مثل هذا التوقف الطويل، فسوف يضيع الزخم».

ولم يخف زعيم حزب الاتحاد الديمقراطي خيبة أمله تجاه الولايات المتحدة.

وقال مسلم بغضب: «إنهم يشجعوننا على متابعة طريق الديمقراطية ثم يقولون لنا إن الوقت ليس مناسبًا لإجراء الانتخابات».

د.محمد نور الدين:

تركيا و تأجيل انتخابات مناطق «قسد»المحلية

كان مقرّراً إجراء انتخابات محلّية في المناطق التي تسيطر عليها «قوات سوريا الديموقراطية» (قسد) في غرب الفرات وشرقه، يوم الـ ٣٠ من أيار الماضي، حين قرّرت «المفوضية العليا للانتخابات» التابعة لـ»الإدارة الذاتية»، تأجيل موعدها إلى يوم الثلاثاء المقبل، في الـ ١١ من حزيران.

لكن اللجنة عادت وأعلنت تأجيلاً جديداً إلى الثامن من آب المقبل. وقد أجمع المحلّلون الأتراك، في هذا الإطار، على أن التأجيل المتكرّر، جاء تحت وطأة تهديدات أنقرة باجتياح الجيش التركي المناطق التي تسيطر عليها «قسد».

ورأى مجلس الأمن القومي التركي، في جلسة عقدها في الـ ٢٨ من أيار الماضي، أن الانتخابات المحلّية تشكّل «تهديداً للأمن القومي لتركيا، ووحدة أراضيها»، مهدداً بأنه قد يلجأ إلى «تدابير عاجلة لضمان أمن الحدود التركية ورفاه شعب المنطقة».

وتقول مصادر أمنية تركية إن أنقرة بذلت جهوداً كبيرة لتشكيل مناخ ضاغط إقليميّاً ودوليّاً، الأمر الذي اضطرّ واشنطن إلى سحب موافقتها على إجراء تلك الانتخابات، والقول إن «الظروف الضرورية لإجرائها غير متوفرة».

مجلس الأمن القومي التركي : انتخابات قسد تشكّل تهديداً للأمننا القومي

ووفـق فيدانت باتل، مساعد الناطق باسم الخارجية الامريكية، فإن قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ يفرض إجراء انتخابات حرّة وعادلة وشفافة وشاملة في جميع أنحاء سوريا، لكن «الظروف الآن لا تساعد على ذلك».

وفي خضمّ التطورات الحاصلة، صدرت مواقف كردية معارضة للانتخابات، من «المجلس الوطني» الكردي – السوري الموالي لـ»الحزب الديموقراطي»، برئاسة مسعود بارزاني، والـذي أعلن مقاطعته الاستحقاق.

كما أعلن عضو المجلس، سليمان أوسو، أن الانتخابات تجرى تحت ضغط حزب «الاتحاد الديموقراطي السوري»، وهو الحزب الكردي الأكبر في سوريا، والذي يسيطر على مناطق شمال الفرات وغربه.

كذلك، نقل الكاتب التركي مراد يتكين عن مصادر أمنية تركية، قولها إن «عشائر وقبائل في شرق الفرات تقف أيضاً ضدّ إجراء الانتخابات».

من جانبها، برّرت مفوضية الانتخابات التابعة لـــ»الإدارة الذاتية» في شمال سوريا تأجيل الانتخابات بأنه «نتيجة طلب الأحزاب المتحالفة في شرق الفرات من أجل أن تكون أكثر ديموقراطية، ومنح الوقت الكافي للمرشّحين للقيام بدعاياتهم الانتخابية».

وقالت إن «التأجيل جاء من أجل أن يُتاح للمراقبين الدوليين الفرصة للحضور والمراقبة».

وتعليقاً على ذلك، ذكرت صحيفة «يني أوزغور بوليتيكا» المؤيّدة لـ»حزب العمال الكردستاني» أن تركيا هدّدت أخيراً بالتدخُّل في حال إجراء الانتخابات، وقد بدأت بشنّ غارات جوية كثيفة ألحقت أضراراً كبيرة بمناطق في شرق الفرات.

ورأت الصحيفة أن «تهديدات تركيا لشمال سوريا هي الوجه الآخـر لحملات إقالة رؤساء البلديات الكرد في جنوب تركيا»، لافتةً إلى أن «مجلس الأمن القومي التركي هدّد باجتياح شمال سوريا وشمال العراق، في حال إجراء الانتخابات»، ومذكّرةً، في هذا الإطار، بكلام إردوغان، في الـ ٣٠ من أيار، حين أكد أنه لن يسمح بإقامة «إرهابستان» على حدود تركيا مع العراق وسوريا.

ونقلت صحيفة «حرييات»، بدورها، عن مصادر في وزارة الدفاع التركية، قولها إن رئيس الجمهورية ووزيـر الدفاع، يشار غولر، قاما بـ»التحذيرات الضرورية»، وإن «ما يسمّى بانتخابات، يجب أن يلغى نهائياً، وألاَّ يُكتفى بالتأجيل».

كذلك، جاءت العناوين الرئيسة لمعظم الصحف المؤيدة للسلطة لتشير إلى أن الموقف التركي الحازم

> الولايات المتحدة رأت أن موعد الانتخابات غير ملائم

هو الذي «أفشل اللعبة الامريكية – الكردية».

ووفق الكاتب الموالي، عبد القادر سيلفي، في «حرييات»، فإن «النظام السوري، كما إيران وروسيا، التزموا الصمت إزاء الانتخابات.

أمّا الولايات المتحدة، فاكتفت ببيان خجول. فقط تركيا هي التي رفعت الصوت، والصوت الحازم لتركيا فتح الباب أمام إفشال اللعبة المشتركة للولايات المتحدة وحزب العمال الكردستاني».

وأضاف سيلفي أن «الأحداث الأخيرة أظهرت مرّة أخرى أنه لا يمكن القيام بأيّ شيء من دون موافقة تركيا».

ورأى سيلفي أن المسألة الأساسية هي أن «هناك مخطّطاً امريكيّاً – كرديّاً وضعه الجنرال بريت ماكغورك، منسّق مجلس الأمن القومي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، لافتاً إلى أن «الولايات المتحدة رأت أن موعد الانتخابات غير ملائم، لكنها لم تقل إن الانتخابات غير شرعية».

وتابع الكاتب: «تأجيل الانتخابات لا يزيل الخطر، لأن الخطّة هي إقامة دولة كردية في شمال سوريا على المدى البعيد، تبدأ بإقامة حكم ذاتي». والدولة الكردية في سوريا، بحسب سيلفي، «هي رأس الخيط في هذا المخطّط، فيما الرأس الثاني هو إسرائيل».

ووفق الكاتب، فإن المخطّط الذي وُضع سابقاً كان «يلحظ إقامة ممرّ كردي في شمال سوريا من حدود العراق إلى البحر المتوسط. لكن العمليات العسكرية التركية من درع الفرات وغصن الزيتون ونبع السلام، حوّلته إلى شظايا. غير أن اللعبة الإسرائيلية – الامريكية لم تنتهِ هنا، والآن يريدون زرع الفوضى في سوريا وإقامة دولة كردية تابعة لهم، وهو ما يسمّى بإسرائيل الثانية».

وقال إن «تركيا تعمل بمبدأ كيسينجر، وهو أن حاملة طائرات واحدة أكثر تأثيراً من مئة وعشرة اجتماعات ديبلوماسية. وبالتالي، فإن الحاجة إلى إظهار القوّة واستخدامها هما الردّ المناسب على هذه المخطّطات».

وفي الاتجاه نفسه، رأى رئيس تحرير صحيفة «ميلليت»، أوزاي شندير، أن ما جرى من تأجيل للانتخابات الكردية، عنوانه «قوّة تركيا، وليس الولايات المتحدة ولا روسيا ولا النظام السوري.

وقول واشنطن إن الظروف غير مؤاتية كلام فارغ.

فلو أردات الولايات المتحدة انتخابات، لكانت جرت ولم تتأجّل». وقال إن «روسيا التي جاءت إلى سوريا لمنع التقسيم، لم تنبس ببنت شفة حول انتخابات نتيجتها تقسيم سوريا».

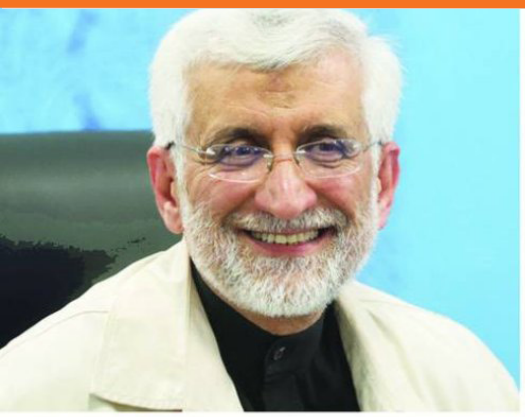

٦ مرشحين لرئاسة إيران و الإصلاحيون يراهنون على بزشكيان

وافق «مجلس صيانة الدستور» في إيران على خوض ٦ مرشحين انتخابات الرئاسة المبكرة التي فرضها مقتل الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي، في حادث تحطم مروحية الشهر الماضي.

وتضم القائمة رئيس البرلمان الحالي، محمد باقر قاليباف، والمتشدد سعيد جليلي، ممثل المرشد الإيراني في المجلس الأعلى للأمن القومي، وعمدة طهران علي رضا زاكاني، والنائب الإصلاحي البارز مسعود بزشكيان، ممثل مدينة تبريز، ورجل الدين المحافظ، مصطفى بورمحمدي ورئيس مؤسسة «الشهيد»، حسين قاضي زاده هاشمي.

واستبعد المجلس مرة أخرى الرئيس الأسبق محمود أحمدي نجاد، ورئيس البرلمان السابق علي لاريجاني.

ويتوقع محللون أن تنحسر المنافسة بين قاليباف، وهو قيادي من «الحرس الثوري»، وبزشكيان مرشح «جبهة الإصلاحات»، وهو ينحدر من أصول تركية أذرية. وإعلن المتحدث باسم «صيانة الدستور»، هادي طحان نظيف

إن الحملة الانتخابية ستبدأ يوم(الاثنين) حتى ٢٦ يونيو، على أن يكون يوم ٢٧ يوم صمت انتخابي، قبل فتح أبواب الاقتراع في ٢٨ يونيو.

وبذلك، رفض «صيانة الدستور» طلبات ٧٤ مرشحاً، أبرزهم الرئيس الأسبق محمود أحمدي نجاد، ورئيس البرلمان السابق علي لاريجاني، وإسحاق جهانغيري نائب الرئيس في عهد حسن روحاني، و٣ وزراء حاليين: وزير الثقافة محمد مهدي إسماعيلي، ووزير الطرق والتنمية الحضرية مهرداد بذرباش، ووزير العمل والرفاه صولت مرتضوي.

وهذه ثاني مرة يُرفض فيها طلب لاريجاني، وهو مستشار حالي للمرشد الإيراني، كما أنها الثالثة التي يُستبعد فيها أحمدي نجاد، وهو عضو في «مجلس تشخيص مصلحة النظام».

قاليباف الأكثر استعداداً

يعدّ قاليباف (٦٢ عاماً)، وهو قيادي سابق في «الحرس الثوري»، الأوفر حظاً في الانتخابات الرئاسية الإيرانية، نظراً إلى جاهزية مقره الانتخابي وفروعه على مستوى البلاد، وكذلك شبكة العلاقات التي تربطه بنواب البرلمان الجديد، وكذلك بالنواب الذين انتهت ولايتهم الشهر الماضي.

وأثار ترشح قاليباف بعد أيام من توليه رئاسة البرلمان، غضب حلفائه المحافظين. وقال بعض المصادر غير الرسمية إنه انتهك اتفاقاً مع حلفائه المحافظين والمتشددين بشأن إعادة انتخابه رئيساً للبرلمان، على ألا يترشح للانتخابات الرئاسية.

وانسحب قاليباف من الانتخابات الرئاسية في ٢٠١٧ بعد ترشح الرئيس الراحل إبراهيم رئيسي. وقبل ذلك، خاض الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٥، وأحرز المرتبة الرابعة بحصوله على نحو ٤/١ مليون صوت، وفي عام ٢٠١٣ انهزم أمام الرئيس الأسبق حسن روحاني، وأحرز المرتبة الثانية بحصوله على نحو ٦/١ مليون صوت.

أما المتشدد جليلي (٥٨ عاماً) فقد كان مرشحاً

> **استبعد المجلس مرة أخرى أحمدي نجاد وعلي لاريجاني**

للانتخابات الرئاسية السابقة، وحضر المناظرات التلفزيونية، لكنه انسحب لمصلحة رئيسي. وكـان جليلي كبيراً للمفاوضين النوويين الإيرانيين أثناء توليه منصب الأمين العام لـ«مجلس الأمن القومي».

أما قاضي زاده هاشمي (٥٣ عاماً)، فهذه ثاني مرة يخوض فيها الانتخابات بعد هزيمته قبل ٣ سنوات.

وبـدوره، انسحب زاكاني (٥٨ عاماً) من الانتخابات الأخيرة لمصلحة رئيسي.

أما مصطفى بورمحمدي (٦٥ عاماً) وزير العدل في حكومة حسن روحاني الأولى، فإنه ثاني مسؤول ارتبط اسمه بإعدامات جماعية شهدتها إيران في الثمانينات، إذ كان، مثل رئيسي، أحد المسؤولين الأربعة في «لجنة الموت» المسؤولة عن تنفيذ إعدامات عام ١٩٨٨.

ويترأس بورمحمدي حالياً «جمعية علماء الدين المجاهدين»، التشكيل السياسي الأبرز لرجال الدين في التيار المحافظ.

وقال بورمحمدي، الذي تربطه علاقات وثيقة بالمعتدلين، لدى تقديم طلبه للترشح، إنه سيطلق على الحكومة اسم «حكومة القرار». وأضاف: «كنا مفعمين بالأحلام الكبيرة، لكننا اليوم لم نصل إلى ما أردناه». وأضاف: «أعرف تقلبات سياسة البلاد، وأستطيع أن أقول إنني خلال الـ٤٥ سنة الماضية على دراية بالقضايا والأسـرار الخفية، صغيرها وكبيرها، والمشكلات الداخلية والخارجية».

أما بزشكيان (٧٠ عاماً) النائب في ٥ دورات برلمانية ووزير الصحة الأسبق في فترة محمد خاتمي، فإنه أحد المترشحين الثلاثة الذين انتخبوا السبت من قبل «جبهة

> يتوقع محللون أن تنحسر المنافسة بين قاليباف وبزشكيان

الإصلاحات» لخوض الانتخابات الرئاسية. وكانت الجبهة قد اشترطت تلبية مطالبها لعدم مقاطعة الانتخابات.

وهذه ثاني مرة يترشح فيها الطبيب الأذري التركي الذي ينحدر من مدينة تبريز، ويعدّ من بين أفضل أطباء «العيون» في إيران. وقال بزشكيان لدى ترشحه للانتخابات: «أدخل الانتخابات لكي أساعد في مشاركة حماسية فيها»، داعياً إلى «الوحدة بين جميع المجموعات والتيارات».

وأضاف بزشكيان: «ما يجب علينا وعلى المسؤولين التنفيذيين فعله هو عدم طرح كلمات جديدة وحلول جديدة، بل إن مشكلتنا أننا ننحي جانباً السياسات التي أعلنها المرشد وقانون التخطيط، ونأتي بكلمات جديدة من صنع أنفسنا».

دعوة الرئيس الإصلاحي الأسبق محمد خاتمي

وقال الرئيس الإصلاحي الأسبق محمد خاتمي، الأربعاء الماضي، إن المرشح المدعوم من الجبهة «يجب أن يؤمن عملياً بالإصلاحات، والتغيير، ويسعى من أجل الإصلاح، في جميع المجالات البنيوية والتوجهات»، وأن «يتمتع بالفهم الصحيح لمطالب المرأة والشباب والطبقة المتوسطة، والطبقة الفقيرة، خصوصاً الشرائح التي تزداد ضعفاً مع انهيار رأس المال الاقتصادي والاجتماعي والإنساني، والسعي الحثيث إلى تحسين حياة الناس وسبل عيشهم، مع اتباع نهج اقتصادي ملائم للتنمية الشاملة، والمستدامة، إلى جانب العدالة».

وقال المحلل السياسي الإيراني، أحمد زيد آبادي، عبر منصة «إكس»: «يمكن القول إن الانتخابات الرئاسية ستكون على جولتين».

وأضاف: «يمكن أن يستعد بزشكيان منذ الآن لجولة ثانية، لكن منافسه غير واضح». وتابع: «رفض أهلية لاريجاني، رغم تأكيد المرشد على إهدار حقّه في الانتخابات السابقة، غريب للغاية، ولكن الشخص الذي يمكنه أداء دور مماثل لدور لاريجاني، وربما أقوى وأكثر تأثيراً، هو مصطفى بورمحمدي».

ورأى أن «محمدي يمكنه أن يستخدم قوة كلامه في المناظرات الانتخابية بشكل جيد. ربما سيكون أحد طرفي الجولة الثانية».

بدورها، كتبت صحيفة «فرهيختغان» المحافظة: «من السابق لأوانه الحكم على شكل الانتخابات الرئاسية ونتائجها المحتملة. ولكنَّ هناك احتمالاً ضعيفاً لبناء موجة جديدة والركوب عليها، نظراً للأجواء الاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، وجود وجوه متعددة يحظى كل منها بنسبة تصويت، يزيد احتمال جرّ الانتخابات إلى جولة ثانية بقوة».

وقد تتأثر نسبة الإقبال على التصويت بسبب الخيارات المحدودة من المرشحين وازدياد السخط حيال مجموعة من الأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

ووسط المزيج المعقد في إيران من الحكام الدينيين والمسؤولين المنتخبين، تكون لخامنئي الكلمة الفصل في جميع شؤون الدولة، مثل السياسات النووية والخارجية. لكن الرئيس المنتخب سيكون مسؤولاً عن معالجة الصعوبات الاقتصادية المتفاقمة.

وفي انتخابات عام ٢٠٢١، أجاز «مجلس صيانة الدستور» ٧ مترشحين فقط، من أصل ٥٩٢ متقدّماً، لخوض الانتخابات، وأبطل أهلية كثير من مرشحي التيار الإصلاحي والمعتدل. وقد سهّل ذلك انتخاب رئيسي، مرشّح التيار المحافظ المتشدّد، رئيساً من الدورة الأولى. وبلغت نسبة الاقتراع في تلك الانتخابات ٤٩ في المائة، وهو أدنى معدّل مشاركة في الانتخابات الرئاسية منذ ثورة ١٩٧٩.

محمد صالح صدقيان:

الرئيس الإيراني الجديد.. أية تحديات تنتظره داخلياً وخارجياً؟

تتخذ الانتخابات طابعها الإستثنائي إستناداً إلى مجموعة عوامل داخلية وخارجية، أبرزها إفساح المجال أمام مرشح إصلاحي وحيد مقابل خمسة مرشحين من المحسوبين على المعسكر المحافظ بأطيافه كافة.

والمرشحون الستة هم: محمد باقر قاليباف، سعيد جليلي، علي رضا زاكاني، مصطفى بور محمدي، وأمير حسين قاضي زاده هاشمي (ينتمون للفريق المحافظ)، فضلاً عن مرشح إصلاحي وحيد هو طبيب القلب مسعود بزشكيان الذي كان نائباً عن مدينة تبريز ووزيراً سابقاً للصحة.

وستكون هناك عودة لهذه الترشيحات وأبعادها ومآلاتها في مقالة ثانية، لكن هذه المقالة تُركز على سؤال البرامج التي سيطرحها المرشحون الستة إن لجهة معالجة مشاكل إيران الداخلية ولا سيما الاقتصادية أو لجهة مقاربة الاستحقاقات الإقليمية بعدما أضحت إيران أحد أبرز اللاعبين المهمين في المنطقة، سواء اتفقنا مع سياستها أم لا.

على جدول أعمال الرئيس الإيراني الجديد، أياً كان اسمه إو اتجاهه السياسي، أربعة تحديات استراتيجية مترابطة لا بدّ من معالجتها، أحدها يتعلق بالوضع الداخلي والبقية ترتبط بأطراف وعناصر خارجية.

التحدي الأول؛ الملف الداخلي وهو معقد وشائك

> يبدأ العد العكسي للانتخابات التي تكتسب في هذه الدورة طابعاً إستثنائيا

وينسحب على مجالات سياسية واقتصادية وأمنية واجتماعية مختلفة؛ خصوصاً أن الخطة العشرينية ٢٠٢٥ شهدت تلكؤاً في تطبيقها لأسباب تتعلق بالمقاطعة؛ سوء الإدارة؛ سريان مواقف متشددة تتعارض مع الواقعية السياسية لتنفيذ السياسات الواجب اتباعها للوصول إلى أهداف الخطة العشرينية ٢٠٢٥، ومنها النمو الاقتصادي الذي حدّدته الخطة بنسبة ٨ بالمئة.

في الوقت الذي يحتاج الشارع الإيراني إلى مساحة أوسع من الحريات الاجتماعية لتقليل حدة التوتر الاجتماعي؛ وفي الوقت نفسه، حاجة الوضع السياسي الداخلي إلى حالة من الوفاق السياسي وصولاً إلى تعميم مناخ من الأمل لدى شريحة وازنة من الشباب وطبقة المتعلمين وخريجي الجامعات والمعاهد وإيجاد الأرضية اللازمة للاستثمارات للمساهمة في زيادة الانتاج؛ خفض نسبة التضخم؛ خفض نسبة البطالة؛ إزالة القلق عند شريحة واسعة من الطبقة الوسطى جرّاء المتغيرات المستقبلية المحتملة؛ القضاء على الفساد المالي وكل محاولة لاستغلال المال العام لمصالح شخصية أو فئوية.

التحدي الثاني؛ هو الملف الإقليمي الذي يشهد تغيرات جيوسياسية واسعة ومهمة تنعكس بشكل مباشر على علاقات إيران بدول المنطقة. تقع في أولوية هذه المتغيرات عملية التطبيع التي تدفع بها الولايات المتحدة بين عدد من الدول العربية والكيان الإسرائيلي.

ولن ينفصل هذا التحدي عن لحظة ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣، أي لحظة "طوفان الأقصى" التي أنتجت عوامل جيوسياسية تاريخية جديدة في المنطقة، ما بعدها لن يكون كما قبلها.

واستناداً إلى ذلك؛ فان إيران المنخرطة بشكل عقائدي قيمي استراتيجي في القضية الفلسطينية ستواجه تحديات جديدة ناهيك عن انعكاسات هذه التحديات على علاقة إيران بالدول العربية وتحديداً الخليجية منها.

لذا، إيران مدعوة لمواجهة تحدي وجود الكيان الإسرائيلي في إطار القيادة المركزية الأمريكية الخامسة، وهذا يعني أن هذا الكيان أصبح عضوياً جزءاً لا يتجزأ من القيادة المتمركزة في البحرين، على بعد كيلومترات قليلة من الحدود الدولية مع إيران.

ويندرج تثبيت المصالحة السعودية الإيرانية في خانة التحديات الإقليمية، لا سيما في ضوء سعي الرياض إلى عقد معاهدة أمنية مع الولايات المتحدة يُصادق عليها الكونغرس الأمريكي.. هكذا معاهدة سيكون لها تداعياتها الأمنية والجيوسياسية على كل المنطقة ومنها العلاقة السعودية – الإيرانية.

كما تقع على إيران مسؤولية إدارة "محور المقاومة" في مواجهة إسرائيل، خصوصاً أن هذا المحور الذي بات يملك حق النقض (الفيتو) في عدد من عواصم المنطقة، له ما له وعليه ما عليه، من إشكاليات ستوضع على طاولة أي رئيس منتخب فكيف إذا كان رئيساً يؤمن بالواقعية السياسية على طريقته الخاصة ولديه تصورات معينة بشأن مستوى علاقة طهران بهذا "المحور"؟ وكما من الغرب، ثمة تحديات إلى الشرق من إيران.

هناك متغيرات جيوسياسية متعددة بعد حرب

أوكرانيا وتداعيات الحرب الأذربيجانية الأرمينية، وهي بمجملها تطرح إشكاليات سياسية ـ أمنية لا يمكن المرور عليها مرور الكرام، خصوصاً مع زيادة التغلغل الإسرائيلي في مناطق تقع في صلب معادلة الأمن القومي الإيراني.

التحدي الثالث؛ هو الملف النووي المتعثر منذ إنسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي في العام ٢٠١٨.

هذا الملف يستمر بالتعثر منذ ست سنوات بسبب تدخل الدول الغربية ووقوفها بوجه أي حل يضمن التعاون الثنائي المستدام بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإيران بما يضمن حقوق الأخيرة وواجباتها.

واستناداً للقرار ٢٢٣١ الصادر عن مجلس الأمن الدولي في ٢٠١٥، فإنه قد حدّد ٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٥ تاريخا لانهاء العمل بهذا القرار.

فاذا لم يتم التوصل مع الولايات المتحدة إلى اتفاق بشأن القضايا العالقة، من المحتمل جداً أن تطلب واشنطن قبل السابع من أكتوبر/تشرين الأول ٢٢٢٤ من الدول الأوروبية الثلاث الموقعة على الاتفاق النووي استخدام "الآلية القانونية الأوتوماتيكية" الواردة في القرار ٢٢٣١ لعودة العقوبات المفروضة على إيران؛ وهو ما يُشكّل تحدياً جديداً لإيران يضعها مرة أخرى في دائرة العقوبات التي يفرضها مجلس الأمن الدولي، بما في ذلك تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

وبرغم أن هكذا خيار يتعارض مع الاتفاق النووي؛ إلاّ أنه يُشكّل تحدياً جديداً على الحكومة الإيرانية المقبلة أن تتصدى له بطريقة تحول دون أن تُعطى عناصر قوة جديدة للمفاوض الغربي على حساب الموقف الإيراني؛ ناهيك أنه سيُقلّص دور إيران الاقتصادي في منظمة شنغهاي وفي مجموعة "البريكس" ويحرمها بشكل أو

> **الرئيس الجديد سيجد نفسه وجهاً لوجه أمام رئيس أمريكي جديد**

بآخر من علاقات اقتصادية مع جيرانها لا بل مع طيف كبير من الدول.

التحدي الرابع؛ هو الملف الأمريكي. فالرئيس الإيراني الجديد سيجد نفسه بعد شهور قليلة وجهاً لوجه أمام رئيس أمريكي جديد تفرزه الانتخابات الرئاسية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٤.

وعلى الرئيس الإيراني المنتخب أن يختار آلية التعامل المناسبة مع الرئيس الذي سيدخل البيت الأبيض مطلع العام ٢٠٢٥.

فهل سيختار طريق المساومة؟ المواجهة؟ أم المفاوضات التي لم تأتِ بأي نتيجة حتى الآن؟. ان واشنطن ٢٠٢٥ ربما لن تكون كما هي عليه الآن، خصوصاً إذا قرّر الرئيس الأمريكي الجديد التصعيد مع الصين وجعل طهران ورقة مساومة بين واشنطن وبكين.

إن هذه التحديات مطروحة بقوة على طاولة الرئيس الإيراني العتيد وهي ليست بسيطة. كما أن معالجتها تحتاج إلى واقعية سياسية وإلى دعم شعبي وإلى رؤية وتصور واضحين تمهيداً لوضع برنامج عمل جاد يؤدي إلى تجاوز هذه التحديات.. بنجاح.

*أكاديمي وباحث في الشؤون السياسية
*مركز الحوار العربي الايراني-ديالوك

د.باتريك كلاوسون:

معظم الطامحين الجدد للرئاسة في إيران لديهم خلفية محلية

*معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى

بعد انتهاء فترة تسجيل الترشح للرئاسة الإيرانية في ٣ حزيران/يونيو، صرح وزير الداخلية أحمد وحيدي أن ٨٠ شخصاً قدموا طلبات ترشح للانتخابات الطارئة المقررة في ٢٨ حزيران/يونيو لخلافة الرئيس الراحل إبراهيم رئيسي.

ومن المفترض أنه كان يحصي المسجلين الجادين فقط، حيث استقطبت الانتخابات السابقة عدداً أكبر بكثير من المرشحين المتفائلين: ٥٩٢ في عام ٢٠٢١، و١٦٣٦ في عام ٢٠١٧، و٦٨٦ في عام ٢٠١٣، و٤٧٦ في عام ٢٠٠٩، و١٠١٤ في عام ٢٠٠٥، و٨١٤ في عام ٢٠٠١.

وعادةً، يكون الكثير ممن يتسجلون غير مؤهلين، ويَعرفون أنه سيتم رفضهم، إلا أنهم يريدون مع ذلك الدعاية المصاحبة للترشح، أو في بعض الحالات، شرف استبعادهم من قبل «مجلس صيانة الدستور» التابع للنظام.

وفي الواقع، سيعمل المجلس بلا شك على تقليص القائمة الحالية بشكل كبير في الأيام المقبلة، كما فعل في الانتخابات السابقة (حيث تمت الموافقة على ٧ مرشحين ليخوضوا السباق الرئاسي في عام ٢٠٢١، و ٦ في عام ٢٠١٧، و٨ في عام ٢٠١٣، و٤ في عام ٢٠٠٩، و٨ في عام ٢٠٠٥، و١٠ في عام ٢٠٠١).

> لم يظهر سوى عدد قليل اهتماماً كبيراً أو مقدرة في التعامل مع شؤون الأمن القومي

ومن بين المسجلين الجادين، ترك جميعهم تقريباً بصماتهم في السياسة الداخلية دون أن يكون لهم تأثير كبير على السياسة الخارجية أو شؤون الأمن القومي. وينطبق ذلك بالتأكيد على عمدة طهران المتشدد علي رضا زاكاني، الذي أثار الجدل من خلال دعمه لـ«علامة» الثورة الإسلامية للنظام في الداخل بأي ثمن، بما في ذلك عبر تقديم مبادرات لبناء مساجد في الحدائق العامة وخطة تنطوي - وفقاً لبعض التقارير - على هدم «برج آزادي» الشهير الذي يعود لعصر الشاه.

ويشمل المرشحون الآخرون المعروفون في الغالب بدورهم في الشؤون الداخلية ثلاثة وزراء حاليين، هم وزير الثقافة والإرشـاد الإسلامي محمد مهدي اسماعيلي، ووزير التنمية الحضرية مهرداد بازرباش، ووزيـر العمل صولت مرتضوي. ويضم المرشحون المسجلون أيضاً خمسة وزراء سابقين، هم وزير العلوم والأبحاث محمد مهدي زاهدي، ووزير الزراعة محمد رضا إسكندري، ووزير العدل مصطفى بور محمدي، ووزير التنمية الحضرية عباس أخوندي، ووزير الاقتصاد شمس الدين حسيني.

وحتى رئيس المجلس محمد باقر قاليباف، الذي يُعد من أبرز المسجلين، معروف بتأثيره كرئيس لبلدية طهران وصفقاته المحلية الفاسدة أكثر من أدواره الرفيعة المستوى في الشرطة الوطنية و«الحرس الثوري الإسلامي الإيراني».

وخلال خدمته في «الحرس الثوري»، على سبيل المثال، ترأس «القوات الجوية»، وشغل منصب قائد فرقة خلال حرب الثمانينات مع العراق، وكان المدير الإداري لشركة «خاتم الأنبياء» الضخمة للإنشاءات.

إن أبرز المسجلين الأكثر ارتباطاً بقضايا السياسة الخارجية أو الأمن القومي هما المفاوضان النوويان السابقان سعيد جليلي وعلي لاريجاني. لكن أياً منهما لم يحقق نجاحاً يُذكر في ذلك المنصب أو الأدوار اللاحقة.

وفي عهد جليلي (٢٠٠٧-٢٠١٣)، تعرضت إيران لعقوبات دولية واسعة النطاق إذ حشدت الولايات المتحدة الأمم المتحدة والقوى الأخرى للحد من مخاطر البرنامج النووي الإيراني، وهو واقع غالباً ما ذكّره به خصومه في مناظرات الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٣. وعلى الرغم من كونه المرشح الأوفر حظاً في ذلك السباق، إلا أنه تعرض لهزيمة مخزية وحل في المركز الثالث بنسبة ١١ في المائة فقط من الأصوات.

وتولى لاريجاني، سلف جليلي، الملف النووي في عام ٢٠٠٥، لكنه لم يتمكن من منع السلطات الأوروبية من إحالة القضية إلى مجلس الأمن الدولي الذي سرعان ما أقر سلسلة من القرارات الصارمة ضد النظام.

> **ستكون هذه الحملة مختلفة تماماً عن عام 2013**

ولم يكن أداؤه أفضل بكثير خلال السنوات الاثنتي عشرة (٢٠٠٨-٢٠٢٠) التي قضاها كرئيس للمجلس، إذ تراجع تأثير البرلمان على السياسة الإيرانية بشكل مطرد. وقد تُوِّج فشله في كسب ود قادة النظام برفض صادم من «مجلس صيانة الدستور» لترشحه للانتخابات الرئاسية في عام ٢٠٢١.

ويقيناً، أن العديد من شخصيات الأمن الوطني قد سجلوا أسماءهم لخوض الانتخابات الرئاسية الحالية، ومن بينهم قائد شرطة المرور السابق محمد رويانيان وقائد «الباسيج» السابق علي رضا أفشار. ومع ذلك، فإن أياً منهم غير معروف جيداً، كما أن احتمالات قبولهم كمرشحين ضئيلة. ورغم ذلك، تُعتبر فرص قبولهم أفضل من حظوظ الرئيس السابق محمود أحمدي نجاد، الذي أصبح ممقوتاً بشدة من قبل قادة النظام.

وفي أغلب الظن، لن يقترح أي من المرشحين النهائيين الذين سيُسمح لهم بالمشاركة في فترة الحملات الانتخابية المقتضبة هذا الشهر مساراً مختلفاً بشأن الملف النووي أو غيره من قضايا السياسة الخارجية.

بمعنى آخر، ستكون هذه الحملة مختلفة تماماً عن عام ٢٠١٣، عندما خاض الفائز النهائي حسن روحاني وجميع خصومه تقريباً الانتخابات وفق برامج انتخابية مماثلة ثلاثية الجوانب، اعتبرت أن:

(١) مشكلة إيران الرئيسية كانت الاقتصاد المتخلف،

(٢) وأن الحل الوحيد كان تخفيف العقوبات،

(٣) وأن أسرع طريقة لتخفيف العقوبات كانت التوصل إلى حل وسط بشأن البرنامج النووي. وتعرض جليلي للسخرية في تلك الحملة بسبب رفضه لهذه الرؤية وتمسكه بالنهج الذي خلّف نتائج عكسية على إيران عندما كان مسؤولاً عن المفاوضات. ومن غير المرجح أن تشهد حملة هذا العام مثل هذه النقاشات الحرة، إذ يفضل النظام بشكل عام تبادلات الرأي الأكثر رسمية وتعقيداً و«أماناً».

وفي ضوء هذه العوامل، ليس لدى الغرب سبب وجيه للأمل في حدوث تغيير كبير بغض النظر عن الفائز في هذه الانتخابات. ولم يُعبّر أي من المسجّلين عن رؤية لوقف عدائية إيران والسماح لشعبها بتحقيق الرخاء والكرامة التي يطمح إليها بشدة. وربما يستغل بعض المرشحين فترة حملة الانتخابات القصيرة لطرح مثل هذه الرؤية، ولكن لا ينبغي لواضعي السياسات أن يعقدوا آمالهم على التغيير.

* الدكتور پاتريك كلاوسون هو زميل أقدم في برنامج الزمالة «مورنينجستار» ومستشار الأبحاث ومدير «برنامج «فيتيربي» على إيران والسياسة الأمريكية» في معهد واشنطن.

الاستسلام للمتنمرين والانحناء للطغاة أمر لا يمكن تقبله

مقتطفات من كلمة الرئيس الامريكي جوزيف بايدن بمناسبة الذكرى السنوية ليوم النصر على النازيين ٦ حزيران/يونيو ٢٠٢٤

*مدافن نورماندي الامريكية-كوليفيل سور ميرء فرنسا

الرئيس: كان الوقت قد حان. كان يوم الاثنين ٥ حزيران/يونيو ١٩٤٤.

كان شر الرايخ الثالث (غير مسموع) يدمر العالم. كانت ألمانيا النازية قد أخضعت دول أوروبا التي كانت حرة ذات يوم باستخدام القوة الغاشمة والأكاذيب والأيديولوجية الملتوية للتفوق العنصري.

قُتل ملايين اليهود في الهولوكوست (المحرقة). وقُتل ملايين آخرون بالقنابل والرصاص والحرب الدموية.

كان هتلر ومن معه يعتقدون أن الديمقراطيات

> الديمقراطية تستحق القتال والموت في سبيلها

ضعيفة وهشة، وأن المستقبل أصبح في قبضة الحكام المستبدين.

هنا، على ساحل نورماندي، كانت المعركة بين الحرية والطغيان ستنشب. هنا، في صباح ذلك اليوم من شهر حزيران/يونيو، كان الاختبار على وشك الحدوث.

الرئيس ماكرون، السيدة ماكرون، الوزير أوستن، الوزير بلينكن، الضيوف الكرام.

والأهم من ذلك كله، قدامى المحاربين الكرام، الذين اجتازوا ذلك الاختبار الذي يجري على مر العصور – اختبار العصور في تلك اللحظة قبل ٨٠ عاما – قبل ٨٠ عاما من اليوم.

بالنيابة عن الشعب الامريكي وبالأصالة عن نفسي بصفتي القائد الأعلى للقوات المسلحة الامريكية، فإنه لشرف عظيم لي أن أحييكم هنا في نورماندي مرة أخرى – أنتم جميعا.

إن الله يحبكم.....[الرجال الذين حاربوا] كانوا يعلمون، بما لا يدع مجالا للشك، أن ثمة أشياء تستحق القتال من أجلها والموت في سبيلها.

الحرية تستحق ذلك. الديمقراطية تستحق ذلك. امريكا تستحق ذلك. العالم بأسره يستحق ذلك — آنذاك، والآن، ودائمًا.

لم تنته الحرب في أوروبا إلا بعد ١١ شهرًا من ذلك التاريخ. ولكن هنا (في نورماندي) تحول التيار لصالحنا. وهنا أثبتنا أن قوى الحرية أقوى من قوى الغزو. لقد أثبتنا هنا أن مُثُل ديمقراطيتنا أقوى من أي جيش أو مجموعة جيوش في العالم كله.

لقد أثبتنا هنا أيضًا شيئًا آخر: وهو أن وحدة الحلفاء لا يمكن كسرها.

يوجد معنا هنا رجال خدموا إلى جانب الجنود الامريكيين في ذلك اليوم، وكانوا يرتدون أعلامًا مختلفة على أذرعهم، ولكنهم كانوا يقاتلون بالشجاعة نفسها وللهدف نفسه.

إن ما قام به الحلفاء معًا قبل ٨٠ عامًا يفوق بكثير أي شيء كان من الممكن أن نفعله بمفردنا. لقد كان مثالا قويا على كيف أن التحالفات – التحالفات الحقيقية – تجعلنا أقوى – وهو درس أدعو الله أن لا ننساه أبدا نحن الامريكيون.

لقد انتصرنا في الحرب معًا. لقد أعدنا بناء أوروبا، بما فيها أعداؤنا السابقون. وكان ذلك استثمارًا فيما أصبح مشتركًا ومستقبلاً ومزدهرًا.

لقد أنشأنا حلف شمال الأطلسي (الناتو)، أعظم تحالف عسكري في تاريخ العالم. وبمرور الوقت،

لقد فهمتم الأمر؛ إنه كذلك – وبمرور الوقت، جلبنا المزيد من الدول إلى الناتو – حلف الناتو، بما في ذلك أحدث الأعضاء: فنلندا والسويد.

واليوم، يبلغ عدد الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي ٣٢ دولة. وأصبح الناتو أكثر اتحادًا من أي وقت مضى وأكثر استعدادًا للحفاظ على السلام وردع العدوان والدفاع عن الحرية في جميع أنحاء العالم.

لقد استثمرت امريكا في تحالفاتنا وأقامت تحالفات جديدة، ليس فقط من منطلق الإيثار، بل من منطلق مصلحتنا الذاتية أيضًا.

إن قدرة امريكا الفريدة على الجمع بين البلدان هي مصدر لا يمكن إنكاره لقوتنا ومقدرتنا. لم تكن الانعزالية هي الحل قبل ٨٠ عاما، وهي ليست الحل اليوم.

نحن نعرف قوى الظلام التي حاربها هؤلاء الأبطال

قبل ٨٠ عامًا. إنها لا تتلاشى أبدًا.

العدوان والجشع، والرغبة في الهيمنة والسيطرة، وتغيير الحدود بالقوة، هذه أمور دائمة. فالصراع بين الدكتاتورية والحرية لا ينتهي.

وهنا في أوروبـا، نرى مثالا واحـدًا صارخا. فقد تعرّضت أوكرانيا للغزو على يد طاغية عازم على الهيمنة.

والأوكرانيون يقاتلون بشجاعة غير عادية، ويتكبدون خسائر فادحة، لكنهم لا يتراجعون أبدا. (تصفيق.)

لقد ألحقوا الضرر بالمعتدين الروس – روسيا تكبدت خسائر فادحة. الأرقام مذهلة – ٣٥٠ ألف جندي روسي بين قتيل وجريح. وحوالي مليون شخص غادروا روسيا لأنهم لم يعودوا يرون مستقبلا في روسيا.

الولايات المتحدة وحلف الناتو وتحالف يضم أكثر من ٥٠ دولة يقفون بقوة مع أوكرانيا. نحن لن ننسحب – لأننا إذا فعلنا ذلك، فسوف يتم إخضاع أوكرانيا.

ولن ينتهي الأمر عند هذا الحد. سيتعرض جيران أوكرانيا للتهديد، وستتعرض أوروبا كلها للتهديد.

ولا يراودنكم الشك في أن المستبدين في العالم يراقبون عن كثب ليروا ما سيحدث في أوكرانيا، وليروا ما إذا كنا سندع هذا العدوان غير القانوني يمر دون رادع. لا يمكننا أن ندع ذلك يحدث.

إن الاستسلام للمتنمرين والانحناء للطغاة هو ببساطة أمر لا يمكن تصوره. (تصفيق.) إذا فعلنا ذلك، فهذا يعني أننا سننسى ما حدث هنا على هذه الشواطئ المُبجلة.

وكونوا متأكدين أننا لن ننحني، ولن ننسى....

نحن نعيش في وقت تتعرض فيه الديمقراطية للخطر في جميع أنحاء العالم أكثر من أي وقت مضى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية – منذ اقتحام هذه الشواطئ في عام ١٩٤٤.

والآن، يتعين علينا أن نسأل أنفسنا: هل سنقف

> **أصبح الناتو أكثر اتحادًا واستعدادا للحفاظ على السلام وردع العدوان**

ضد الطغيان، ضد الشر، ضد الوحشية الساحقة للقبضة الحديدية؟

هـل سندافع عـن الحرية، هـل سندافع عن الديمقراطية، هل سنقف معًا؟ (تصفيق.)

إجابتي هي نعم. لا يمكن إلا أن تكون نعم.

نحن لسنا بعيدين عن الوقت الذي لن يكون فيه معنا آخر الأصوات الحية لأولئك الذين قاتلوا ونزفوا في يوم النصر. لذا، لدينا التزام خاص. لا يمكننا أن ندع ما حدث هنا يضيع في صمت السنوات القادمة. يجب أن نتذكره، ويجب أن نكرمه ونعيشه.

ويجب أن نتذكر أن حقيقة أنهم كانوا أبطالاً هنا في ذلك اليوم لا تعفينا مما يتعين علينا أن نفعله اليوم.

فالديمقراطية ليست مضمونة أبدًا. وعلى كل جيل أن يحافظ عليها ويدافع عنها ويقاتل من أجلها. وهذا هو اختبار للجميع على مدى العصور.

في ذكرى أولئك الذين حاربوا هنا، وماتوا هنا، وأنقذوا العالم هنا حرفيًا، لنكن جديرين بتضحياتهم. ولنكن الجيل الذي عندما يُكتب التاريخ عن عصرنا – بعد ١٠ أو ٢٠ أو ٣٠ أو ٥٠ أو ٨٠ سنة من الآن – سيُقال: عندما حانت اللحظة، فإننا واجهنا اللحظة. وقفنا بقوة. وتحالفاتنا أصبحت أقوى.

وأنقذنا الديمقراطية في عصرنا أيضًا.

شكرًا جزيلا لكم.

في العالم المضطرب..
الاحترام المتبادل هو السبيل للتعايش

خطاب الرئيس الصيني شي جين بينغ في الاجتماع الوزاري الـ١٠ لمنتدى التعاون الصيني-العربي
٣١-آيار-٢٠٢٤

صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة المحترم،

فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي المحترم،

فخامة الرئيس قيس سعيد المحترم،

صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان المحترم،

معالي السيد أحمد أبو الغيط أمين عام جامعة الدول العربية، ورؤساء الوفود،

أيها الضيوف والأصدقاء،

يسعدني أن أحضر مراسم افتتاح الاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني-العربي، وأشعر بعزة ودفء كلما ألتقي مع الأصدقاء العرب. تنبع الصداقة القائمة بين الصين والدول العربية والروابط القائمة بين الشعب الصيني والشعوب العربية، من التبادلات الودية عبر طريق الحرير القديم، والنضال المشترك من أجل نيل الاستقلال الوطني، ومن التعاون المبني على الكسب المشترك في عملية البناء الوطني.

ترتقي العلاقات الصينية-العربية إلى مستويات جديدة بشكل متواصل في القرن الجديد. في ديسمبر عام ٢٠٢٢، حضرتُ القمة الصينية-العربية الأولى في الرياض بالسعودية، حيث اتفقتُ مع الزملاء العرب على العمل بكل الجهود على بناء مجتمع المستقبل المشترك للصين والدول العربية نحو العصر الجديد.

ويسجل الجانب الصيني ارتياحه لمدى تنفيذ مخرجات القمة الصينية-العربية الأولى، واستعداده للعمل مع الجانب العربي على تفعيل الدور القيادي الاستراتيجي للقمة، بما يحقق طفرات متتالية للعلاقات الصينية-العربية. هنا، يسعدني أن أعلن أن الجانب الصيني سيستضيف القمة الصينية-العربية الثانية في الصين عام

٢٠٢٦، وأثق بأن القمة القادمة ستكون معلما آخر للعلاقات الصينية-العربية.

أيها الضيوف والأصدقاء،

في ظل الوتيرة المتسارعة للتغيرات التي لم يشهدها العالم منذ مائة عام، تتحمل كل من الصين والدول العربية اليوم مسؤولية لإنجاز مهام العصر المتمثلة في تحقيق النهضة القومية وتسريع وتيرة البناء الوطني.

إن بناء مجتمع المستقبل المشترك للصين والدول العربية يجسد تطلعاتنا المشتركة لفتح عهد جديد للعلاقات الصينية-العربية، وخلق مستقبل جديد للعالم الجميل.

يحرص الجانب الصيني على التضامن والتآزر مع الجانب العربي لبناء العلاقات الصينية-العربية كنموذج يحتذى به لصيانة السلام والاستقرار في العالم.

في العالم المضطرب الذي نعيش فيه، إن الاحترام المتبادل هو السبيل لتحقيق التعايش المتناغم، وإن الإنصاف والعدالة هما أسسا الأمن الدائم. نحن على استعداد للعمل مع الجانب العربي على إيجاد حلول للقضايا الساخنة تسهم في الحفاظ على الإنصاف والعدالة وتحقيق الأمن والأمان الدائمين، على أساس احترام مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة واحترام الخيارات المستقلة لشعوب العالم واحترام الواقع الموضوعي الذي تشكل على مر التاريخ.

يحرص الجانب الصيني على العمل مع الجانب العربي، انطلاقا من المساواة والمنفعة المتبادلة، على بناء العلاقات الصينية-العربية كنموذج يحتذى به للتعاون في بناء «الحزام والطريق» بجودة عالية.

إن روح طريق الحرير التي تم توارثها جيلا بعد جيل ترشد التعاون الصيني-العربي ليواكب العصر، بما يعود بالخير على شعوب الجانبين على نطاق واسع.

في العالم الذي نعتمد فيه بعضنا على بعض، نحن على استعداد للعمل مع الجانب العربي على مواصلة تعزيز المواءمة بين الاستراتيجيات التنموية، ومواصلة ترسيخ أسس التعاون في مجالات النفط والغاز والتجارة والبنية

> **وتيرة متسارعة للتغيرات لم يشهدها العالم منذ مائة عام**

التحتية، والإسراع في تكوين نقاط النمو الجديدة في مجالات الذكاء الاصطناعي والاستثمار والتمويل والطاقة الجديدة، بغية السير على طريق الابتكار والخضرة والازدهار بشكل مشترك.

يحرص الجانب الصيني على العمل مع الجانب العربي بروح التسامح والتنافع على بناء العلاقات الصينية-العربية كنموذج يحتذى به للتعايش المتناغم بين مختلف الحضارات.

في العالم الأكثر تنوعا، إن زيادة الحوار والتسامح تعني تقليل المواجهة والفوارق. يعد السلام والحق والمصداقية والتسامح من المساعي المشتركة للشعب الصيني والشعوب العربية.

نحن على استعداد للعمل مع الجانب العربي على الدعوة إلى التواصل الشعبي والثقافي، وتكريس القيم المشتركة للبشرية جمعاء، وإقامة نموذج لتبادل التعلم والاستفادة بين مختلف الحضارات في العصر الجديد.

يحرص الجانب الصيني على تكثيف التنسيق والتعاون مع الجانب العربي لبناء العلاقات الصينية-العربية كنموذج يحتذى به لاستكشاف الطريق الصحيح للحوكمة العالمية.

رغم أنّ تشارك البشرية في مستقبل واحد قد أصبح اتجاها حتميا، إلا أن العجز في الحوكمة والثقة والسلام والتنمية لا يزال يتفاقم باستمرار، الأمر الذي يتطلب التزامنا بمبدأ التشاور والتعاون والتنافع وتحسين الحوكمة العالمية باطراد.

نحن على استعداد للعمل مع الجانب العربي على الدعوة إلى تعددية الأقطاب العالمية المتسمة بالمساواة

> **تتحمل كل من الصين والدول العربية اليوم مسؤولية لإنجاز مهام العصر**

والنظام والعولمة الاقتصادية المتسمة بالشمول والمنفعة للجميع، وإقامة نموذج لتعاون الجنوب-الجنوب في الحوكمة العالمية.

أيها الضيوف والأصدقاء،

خلال القمة الصينية-العربية الأولى، طرحتُ «الأعمال الثمانية المشتركة» لتدعيم التعاون العملي الصيني-العربي.

على مدى أكثر من سنة وبفضل الجهود المشتركة من الجانبين، وقعت الصين مع جميع الدول العربية على وثائق تعاون بشأن بناء «الحزام والطريق»، وأحرز التعاون في مجال البحث والتطوير التكنولوجي ونقل التقنية تقدمات جديدة، وارتفع التعاون الاقتصادي والتجاري والطاقوي إلى مستوى جديد، وتقدمت المشاريع النموذجية الرائدة والمشاريع الصغيرة والجميلة التي تخدم معيشة الشعوب إلى الأمام بخطوات متوازية، وتطور التعاون في مجالات الأمن الغذائي والابتكار الأخضر والصحة على نحو أعمق وأكثر عملية، وتطورت منصات التعاون والتواصل الثقافي والشعبي بجودة عالية، وحققت «الأعمال الثمانية المشتركة» حصادا مبكرا مهما.

في المرحلة القادمة، يحرص الجانب الصيني على التعاون مع الجانب العربي لبناء «الأطر الخمسة للتعاون» على هذا الأساس، بغية تسريع وتيرة بناء مجتمع المستقبل المشترك للصين والدول العربية.

أولا، إطار أكثر حيوية للتعاون المدفوع بالابتكار:

سيتعاون الجانب الصيني مع الجانب العربي في بناء ١٠ مختبرات مشتركة في مجالات تشمل الحياة والصحة والذكاء الاصطناعي والتنمية الخضراء والمنخفضة الكربون والزراعة الحديثة والمعلومات الفضائية؛ ويحرص الجانب الصيني على تعزيز التعاون مع الجانب العربي في مجال الذكاء الاصطناعي، للعمل سويا على تعزيز دور الذكاء الاصطناعي في تمكين الاقتصاد الحقيقي، والدفع بتكوين نظام الحوكمة العالمية للذكاء الاصطناعي والذي يقوم على توافقات واسعة النطاق؛ ويحرص الجانب الصيني على التعاون مع الجانب العربي في بناء مركز مشترك لرصد الحطام الفضائي ومركز للتعاون والتطوير لتطبيقات نظام بيدو، وتعزيز التعاون في مجالي الفضاء المأهول وطائرات الركاب المدنية.

ثانيا، إطار أكبر حجما للتعاون الاستثماري والمالي.

يحرص الجانب الصيني على إنشاء منتدى للتعاون الصناعي والاستثماري مع الجانب العربي، ومواصلة دفع توسيع رابطة المصارف الصينية-العربية، وتسريع وتيرة تنفيذ مشاريع التعاون في إطار «القروض الخاصة لدفع العملية الصناعية في الشرق الأوسط» و«القروض الخاصة لدفع التعاون المالي بين الصين والدول العربية». يدعم الجانب الصيني تعزيز التعاون بين المؤسسات المالية للجانبين، ويرحب بالدول العربية لإصدار «سندات الباندا» في الصين، ويرحب بالمؤسسات المصرفية العربية للانضمام إلى نظام المدفوعات بين البنوك عبر الحدود (CIPS)، ويحرص على تعميق التواصل والتعاون مع الجانب العربي في مجال العملات الرقمية للبنوك المركزية.

ثالثا، إطار أكثر تكاملا للتعاون الطاقوي.

سيواصل الجانب الصيني تعزيز التعاون الاستراتيجي مع الجانب العربي في مجال النفط والغاز، والعمل على ربط

أمن الإمدادات بأمن السوق. يحرص الجانب الصيني على التعاون مع الجانب العربي في البحث والتطوير لتقنيات الطاقة الجديدة وإنتاج المعدات المعنية. سيدعم الجانب الصيني شركات الطاقة والمؤسسات المالية الصينية للمشاركة في مشاريع الدول العربية للطاقة المتجددة التي تتجاوز إجمالي قدرتها المركبة ٣٠٠٠ ميغاوات.

رابعا، إطار أكثر توازنا للتعاون الاقتصادي والتجاري المتبادل المنفعة.

سيواصل الجانب الصيني العمل بنشاط على تنفيذ مشاريع التعاون الإنمائي التي تبلغ قيمتها ٣ مليارات يوان. ويحرص الجانب الصيني على تسريع وتيرة المفاوضات مع الجانب العربي حول اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والإقليمية، وتعزيز بناء آلية الحوار للتعاون في التجارة الإلكترونية. يرحب الجانب الصيني بالمشاركة العربية النشطة في معرض الصين الدولي للاستيراد، ويحرص على زيادة استيراد المنتجات غير الطاقوية وخاصة المنتجات الزراعية والغذائية من الجانب العربي.

خامسا، إطار أوسع للتواصل الثقافي والشعبي.

يحرص الجانب الصيني على إنشاء «المركز الصيني-العربي لمبادرة الحضارة العالمية»، وزيادة الحجم والتأثير لمركز الدراسات الصيني-العربي للإصلاح والتنمية، وتسريع وتيرة بناء منصات مثل «الرابطة الصينية-العربية للمؤسسات الفكرية» و«منتدى تنمية الشباب الصيني-العربي» و«الرابطة الصينية-العربية للجامعات» و«مركز الدراسات الصيني-العربي للتعاون الثقافي والسياحي». وسيدعو الجانب الصيني ٢٠٠ مسؤول من الأحزاب السياسية العربية كل عام لزيارة الصين، ويبذل جهودا مع الجانب العربي للوصول بالعدد الإجمالي للسياح المتوجهين إلى الطرف الآخر في غضون السنوات الخمس المقبلة إلى ١٠ ملايين سائح.

> **نحن على استعداد للعمل مع الجانب العربي على إيجاد حلول للقضايا**

أيها الضيوف والأصدقاء!

إن الشرق الأوسط أرض خصبة للتنمية، غير أن نيران الحرب لا تزال تشتعل فيها.

شهد الصراع الفلسطيني الإسرائيلي تصعيدا حادا منذ أكتوبر الماضي، الأمر الذي ترك الناس في معاناة شديدة. لا يجوز استمرار الحرب إلى أجل غير مسمى، ولا يجوز غياب العدالة إلى الأبد، ولا يجوز تأرجح «حل الدولتين» حسب الأهواء.

يدعم الجانب الصيني بثبات إقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة الكاملة على حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، ويدعم حصول فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، ويدعم عقد مؤتمر سلام دولي بمشاركة أوسع ومصداقية أكثر وفاعلية أكبر. سيقدم الجانب الصيني مساعدة إضافية بقيمة ٥٠٠ مليون يوان، إضافة إلى المساعدات الإنسانية العاجلة التي تم الإعلان عنها سابقا بقيمة ١٠٠ مليون يوان، بهدف دعم تخفيف الأزمة الإنسانية وإعادة الإعمار في قطاع غزة؛ وسيتبرع بـ٣ ملايين دولار أمريكي لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، بهدف دعم الوكالة لتقديم مساعدات إنسانية عاجلة إلى قطاع غزة.

يقول العرب إن «الأصدقاء هم شروق الشمس في هذه الحياة». سنواصل العمل مع الأصدقاء العرب على تكريس روح الصداقة الصينية-العربية وخلق مستقبل مشترك بالتضامن، بما يجعل الطريق المؤدي إلى مجتمع المستقبل المشترك للصين والدول العربية مليئا بنور الشمس!

شكرا!

غسان شربل:

المسافـرون نحـو الهاويـة

*رئيس تحرير «الشرق الأوسط»

ذات يوم اتخذ رجل اسمه صدام حسين قراراً كبيراً وشديد الخطورة؛ أمَرَ قواته باجتياح الكويت وتوجَّه إلى البصرة للإشراف على التنفيذ. امتنع أيضاً خلال ذلك النهار عن الرد على الاتصالات التي رمَت إلى تدارك الاندفاع نحو الهاوية.

روى لي أحد الذين عملوا في قصر الرئاسة العراقي قصة تلك الأيام العصيبة. تذكر كيف عاد طارق عزيز من اجتماع القيادة القُطرية أسود الوجه ومثقلا بالقلق.

قال عزيز إنه حاول في اجتماع القيادة القُطرية للحزب لفت النظر إلى الأخطار التي يمكن أن تترتب على قرار ضم الكويت وعدّها محافظة عراقية.

وأضاف أن صدام التزم الصمت إبان المناقشات موحياً بأن الحاضرين شركاء في القرار. ضاع صوت عزيز بين أصوات المزايدين واتُّخذ القرار الذي أدمى الكويت وبعدها العراق ودفعت المنطقة ثمنه باهظاً.

تذكرتُ روايـة العامل في القصر العراقي وأنا أتابع احتفالات «الحلفاء» بالذكرى الثمانين لإنزال النورماندي الشهير الذي كان محطة فارقة في الحرب العالمية الثانية.

امتنع المحتفلون عن دعـوة فلاديمير بوتين إلى المناسبة رغم الثمن الهائل الذي دفعه الاتحاد السوفياتي في المواجهة التي أدت إلى دحر النازية.

أكدت الاحتفالات أن العالم يعيش اليوم مرحلة هي الأخطر منذ الحرب العالمية الثانية.

هذه الأيام أخطر من المناخات التي رافقت الحرب الفيتنامية والحرب الكورية، ولعلها أخطر من أزمة الصواريخ الكوبية التي كادت تضع امريكا والاتحاد السوفياتي أمام وجبة نووية مدمرة.

أعرف تماماً أن روسيا ليست العراق. وأن فلاديمير بوتين ليس صدام حسين.

وأن ترسانة «جيش صدام» لا تقارَن لا من قريب أو بعيد بترسانة «الجيش الأحمر» في طبعته البوتينية. هذه المرة المسرح أخطر واللعبة أخطر. ليس بسيطاً أن يُقتَل جندي روسي على أرض بلاده بقذيفة امريكية أطلقها الجيش الأوكراني بموافقة واشنطن.

وأن يُقتل جندي روسي بقذيفة من دبابة ألمانية الصنع. وليس بسيطاً أن يحوِّل بوتين ومساعدوه حديث الأسلحة

النووية صحناً عادياً موضوعاً على مائدة العالم. والأمر نفسه حين يقول سيد البيت الأبيض إن زعيم روسيا «رجل غير محترم وديكتاتور»، وإنه «لن يتوقف في أوكرانيا»، وإن بلاده ليست في وارد التخلي أبداً عن بلاد زيلينسكي الذي احتضنه المشاركون طويلاً كأنهم يقدمون الضمادات لانتكاسات جيشه الأخيرة.

مرة جديدة. بوتين ليس صدام حسين. وروسيا ليست العراق. لكن هل اعتقد سيد الكرملين أن الغرب سيقف عاجزاً وسيسارع إلى محاولة إقناعه بقبول جائزة متواضعة؟ جيشه يتقدم في الأراضي الأوكرانية، لكن هل يستطيع فرض الاستسلام على أوكرانيا ما دام الغرب يضخّ المليارات والأسلحة في عروقها؟

وماذا عن يقظة لغة المحارب لدى جنرالات بلدان «الناتو» والحديث أن الحرب مع روسيا آتية مهما تأخرت؟

وماذا لو قرر الجالس على عرش ماو تسي تونغ تتويج مسيرته باستعادة تايوان أو إحكام الحصار الخانق حولها؟ هل يستطيع العالم احتمال هذا السير المتسارع نحو الهاوية؟

لا يمكن إنكار أن الغرب أساء التصرف مع روسيا الخارجة من الركام السوفياتي. بالغَ في تحريك بيادقه باتجاه حدودها وأيقظ لدى جنرالاتها عُقدة الحصار القديمة. لكن العالم يتخبط اليوم في الفخ الأوكراني المفتوح على كل الأخطار.

كنا نتابع أصداء الاحتفالات بالذكرى الثمانين لإنزال النورماندي حين أطلّت المجزرة المروعة في مخيم النصيرات. لم يعد إحصاء المجازر الإسرائيلية سهلاً.

ولم يعد ممكناً العثور في القاموس على كلمات تعبّر عن نهر الوحشية المتدفق على أرض غزة. النكبة الحالية أشد هولاً من النكبة الأولى التي وضعت الشرق الأوسط على خط الزلازل قبل سبعة عقود.

أخطر بكثير وعواقبها أشد. إنها تشير ببساطة إلى ما يمكن أن ينتظر غزة إذا ما تعثرت «خطة بايدن» ورجحت كفة الحرب الطويلة المفتوحة.

خطورتها تكمن في أن نجاح المؤسسة العسكرية

> **لا بد من منع الشرق الأوسط من الاندفاع نحو الهاوية**

والأمنية في إطلاق أربعة من الأسرى قد يُغريها بتكرار المحاولات، وهو يعني تكرار الأهوال والمجازر.

لا جدال في أن إسرائيل هي المسؤول الأول عن عودة الوضع الفلسطيني إلى الانفجار. أغلقت كل النوافذ التي فُتحت في اتجاه السلام من «اتفاق أوسلو» إلى «مبادرة السلام العربية».

لنترك جانباً التحليلات التي تتعلق بالبُعد الإقليمي لـ«طوفان الأقصى» وتوقيته وعلاقته بمسار التطبيع في المنطقة والدور الإيراني في الإعداد لـ«الطوفان»... هول المجازر المرتكَبة لا يسمح اليوم بمثل هذا النوع من النقاشات.

مجزرة مخيم النصيرات رهيبة. سنشهد كثيراً منها إذا تعذَّر وقف الحرب وإطلاق عملية تبادل الرهائن والأسرى. إذا رجح خيار الحرب الطويلة المفتوحة قد يكون «اليوم التالي» رهيباً.

هل يمكن ضبط حدود الحرب إذا اختارت الآلة العسكرية الإسرائيلية سحق «حماس» بغضّ النظر عن الثمن؟ وهل يمكن الاستمرار في الحديث عن «قواعد الاشتباك» بين إسرائيل و«حزب الله» إذا تقدمت إسرائيل في عملية قطع «الضلع الفلسطيني» في «محور المقاومة»؟

وماذا عن إيران إذا توسعت الحرب؟ وهل كان السنوار يعتقد أن «الطوفان» سيؤدي إلى حرب طويلة؟

وهل كان فعلاً شرارة حرب استنزاف محدودة؟ لا بد من منع الشرق الأوسط من الاندفاع نحو الهاوية في وقت يسافر المناخ الدولي في القطار الأوكراني نحو هاوية يصعب التكهن بنتائجها وكوارثها؟

محمد جميل احمد:

الحرب وتمثيلات خطاب الكراهية

تُعتبر الحرب الأهلية مناخًا مثاليًا لتحفيز خطاب الكراهية وتوظيفه في أهدافها، عبر إساءات تُحَرِّض على العنف أو التمييز أو الاحتقار للأفراد أو الجماعات على أساس العرق أو الدين أو اللون أو القبيلة أو أي خصائص أخرى مُرتبطة بالتهميش أو التمييز المُمنْهَج.

ولا يمكننا اليوم فهم تمثيلات خطاب الكراهية في جحيم الحرب في السودان منذ ١٥ أبريل ٢٠٢٣م، بمعزل عن استصحاب سياق عام لتاريخ حرب أهلية، ظلت آثارها تتراكم لأكثر من نصف قرن على حياة مكونات سودانية مُختلفة، في بلد شهد أطول حرب أهلية إفريقية (حرب الجنوب)، سابقًا، ثم شهد سلسلة حروب أهلية توسعت معها رقعة الحرب في مناطق أخرى من السودان؛ نتيجةً للسياسات المُدمِّرة لنظام الإنقاذ منذ انقلابه في العام ١٩٨٩، وهي سياسات تسبَّبَتْ في فصل الجنوب.

وما نشهده اليوم على وقع هذه الحرب من توظيف لخطاب الكراهية في المجال العام، ووسائط السوشيال ميديا، من خلال أقوال وأفعال وممارسات لصور من القتل والإذلال تُهين كرامة الإنسان؛ أمرٌ ينذر بآثار كارثية أخطر على المجتمع السوداني.

إن خطاب الكراهية بوصفه خطابًا يقوم على نظام إدراك يتوخَّى تخطيطًا مُحكمًا عبر شبكة من آليات التحريض على العنف والقتل -في مجالات مُتعدِّدة- هو

ما يسهر عليه اليوم الطرفُ الذي يعلن، مرارًا وتكرارًا، عزمه على الاستمرار في الحرب، رغم الآثار الفادحة للحرب على حياة السودانيين نتيجةً لما ارتكبه طرفاها من قتل ونهب ومجاعات، وتسبَّبَا في نزوح ولجوء غير مسبوقين في العالم بحسب تقارير الأمم المتحدة.

ولا يمكننا اليوم في جحيم هذه الحرب، فصلُ تفاقمِ ظاهرة خطاب الكراهية عن نتائج كثيرة تسببت فيها سياسات حكومات نظام الإنقاذ على مدى ثلاثين عامًا؛ تلك السياسات التي هيَّأت تربةً خصبةً لشيوع ما يمكن أن نسميه بـ«ذهنية الإنقاذ» بين بعض فئات المجتمع السوداني التي تأثرت لسنوات طويلة بالتحريف الأيديولوجي لمفاهيم الإسلام في خطاب نظام الإنقاذ؛ فـ«ذهنية الإنقاذ» يمكن أن يكون أصحابها مواطنين عاديين تأثروا بدعاية جهاز الدولة العمومي في سياسات التعليم والإعلام والحياة العامة على مدى ٣٠ سنة، وبطريقة تصبح فيها تلك الذهنية أقرب إلى التطرف منها إلى السوية.

ينطلق خطاب الكراهية من منطلقات طائفية أو عنصرية، أو غيرها، ويستخدم لغة تمييزية تحقيريّة تهجّمية تستفزُّ عصبية الآخر -فردًا وجماعةً- بما يجرح أو يُهين فيه معنى رمزيًا أو شعورًا جمعيًا بطريقة تنتقص كرامته؛ حين تزدري عرقه أو لونه أو قبيلته، أو تنفي عنه الانتماء إلى الوطن أو الدين، عبر التخوين والتكفير.

فمفهوم «التكفير السياسي» الذي اخترعه خطاب الإسلام السياسي ووظفه في المجال العام، لتسميم نسيج الجماعة الوطنية السودانية عبر تكفير منسوبي الأحزاب السودانية الأخرى كأحزاب اليسار والأحزاب العلمانية السودانية، بهدف تحريض عامة الشعب على كراهية تلك الأحزاب، وما يترتب على تلك الكراهية المُسيَّسة من إقصاء وتمييز وعنف.

وحين تُمارَسُ الكراهيةُ خطابًا في أجندة دعاة الحرب، أي بوصفها منظومةً من الأقوال والأفعال والممارسات

> **لا يمكننا في جحيم هذه الحرب، فصل تفاقم ظاهرة خطاب الكراهية عن نتائج كثيرة**

التي تستخدم آليات متعددة وتتوخى هدفًا محددًا؛ فإن ذلك الخطاب سينعكس في الحرب من خلال ممارسات مقصودة بتنظيم مرتب وتخطيط محكم (مهما بدت تلك الممارسات عشوائيةً في ظاهرها)؛ لأن ارتباطها ببعضها عندئذ سيكون ارتباطًا عضويًا لخدمة الهدف الأخير من الحرب.

حين يصف البعضُ دعـاةَ إيقاف الحرب بصفات انتقاصية ازدرائية تمسُّ اللون، أو الخلقة، أو العرق أو النوع، أو عبر نعوت تصل إلى درك الشتائم؛ كل ذلك لا يأتي عشوائيًا في خطاب الكراهية الذي يُروِّجُ له دعاة الاستمرار في الحرب، بل هو سلوك يتم تنظيمه ضمن شبكات توظيف مرتبطة ببعضها البعض، وتستهدف خلق انطباع تحقيري في نفوس دعاة الحرب ضد الخصم المنعوت بتلك الصفات؛ من أجل رفع انفعالات الكراهية إلى أعلى منسوب في نفوس أتباعهم ضد الخصم المنعوت، وعلى نحو يُحرِّضهم لممارسة جميع أنواع العنف ضده.

إن الهدف الأخير لخطاب الكراهية في أجندة دعاة استمرار الحرب (حال خسارتهم الحرب)، هو توريط المجتمع في حرب ينحدر فيها ولاء المكونات السودانية إلـى حضيض يضطرهم فقط للدفاع عن وحداتهم الاجتماعية الأولى، كالقبيلة والمنطقة على حساب ولائهم للوطن، أي الوصول إلى هدف الحرب الأهلية الشاملة (حرب الكل ضد الكل)؛ ذلك هو الهدف الخبيث من خطاب الكراهية في أجندة دعاة الحرب؛ وهو الهدف الذي سيعفيهم من مسؤوليتهم عن إشعال الحرب.

بين الرصانة وفخ التطبيل

*محمد شيخ عثمان

يفقد الفنان صفته الفنية من الاصالة والرصانة عندما يسمح لنفسه الوقوع في فخ التطبيل لاشخاص وسياسيين وهو يتجاهل حقيقتهم مكتفيا باخذ فرصة ذهبية لمبلغ زهيد من اموال لايعرف ايضا مصدرها ولاننسى وجود فرق بين التغني بشخص او قائد ما من منطلق معرفته له وحكمته وخلفيته الرصينة وبين من يورط نفسه في التغني والتطبيل ليس اعجابا او حبا به بل مقابل ثمن مغر خاصة وأن الشخص او السياسي الفاشل يدفع اكبر قدر من المال المشبوه لايقاع المطرب في شرك التطبيل له .

من ابرز دوافع السياسيين لشراء ذمم الفنانين للتغني بهم:

التغطية على الفشل: قد يستخدم السياسيون الفاشلون تواجد الفنانين لتشويه الصورة وتغطية الأخطاء والفشل في أداءهم السياسي من خلال التركيز على الفعاليات الفنية بدلاً من الأداء الحقيقي.

تشتيت الانتباه: يمكن أن يستخدم السياسيون الفاشلون استقطاب الفنانين لتشتيت انتباه الجمهور عن مشاكلهم ونقاط الضعف في إدارتهم واتجاهاتهم السياسية.

التمويه الثقافي: يمكن للتعاون مع الفنانين أن يُظهر السياسيين الفاشلين وكأنهم مشجعين للثقافة والفنون، على الرغم من عدم قدرتهم على إدارة الشؤون السياسية بفعالية.

جذب الدعم الشعبي: قد يرى السياسيون الفاشلون استخدام الفنانين في الحملات السياسية والفعاليات العامة كوسيلة لجذب الدعم الشعبي وتحقيق مصالحهم الشخصية.

تأمين البقاء في السلطة: يمكن للسياسيين الفاشلين استخدام تواجد الفنانين كجزء من استراتيجية لتعزيز صورتهم وبقائهم في السلطة، حتى وإن كانت إدارتهم غير فعالة أو فاشلة.

على المدى القصير، قد يكون استخدام الفنانين لتغطية الفشل السياسي للسياسيين غير فعّال وقد يؤدي إلى تقويض مصداقية السياسيين أكثر فالناس قد يرون من خلال هذه الاستراتيجية ويدركون أنها محاولة لتشتيت الانتباه عن مشاكلهم السياسية الحقيقية.

قد يكون لهذا التورط في الأعمال السياسية تأثير سلبي على صورة الفنان الأصيل ومصداقيته لدى جمهوره ومحبيه، حيث يمكن أن يتلف هذا التورط سمعته كفنان مستقل ويؤثر على تقديره العام ويتسبب بذلك فقدان جزء من قاعدة معجبيه وتقليل دعمهم المالي والمعنوي له.

على الفنان أن ينظر في التبعات السلبية المحتملة لتورطه في الأعمال السياسية قبل قبول المبالغ المغرية، ويجب أن يكون على دراية بأهمية الحفاظ على مصداقيته الفنية واستقلاليته كفنان وليس كمأجور بائس.